

متن تهذيب المنطق والكلام

للامامة الثاني سعد

الدين التفتازاني



وعلى قسم الكلام تعليقات جمعها حضرة الفاضل

الشيخ عبد القادر معروف الكردي

السندجي من تحريرات أفاضل

المحققين



(حقوق طبع هذا المتن مع التعليقات محفوظة له)

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٣٠ هـ

م ١٩١٢

منطبعة السغاذه بجوار محافظه تبريز

﴿ مقدمة للناشر ﴾

اعلموا اخواني وفقني الله واياكم لما يحب ويرضي اني
لما تحركت بي دواعي الهمم الى نشر الكتب العلمية وبذل
النفقات في سبيل ذلك ورأيت متن التهذيب السعدي الذي
هو من أعظم ما وضع لطلاب العلم من الموزونات * وخير
ما أخرج للناس من المختصرات * قد لعبت به أيدي التقطيع
والنفريق * وعبثت متصرفه فيه عوامل التشيت والتزيق *
اذ أفرد منطقته عن كلامه * وأبعد موزنه عن ميزانه * قت
منبعثاً بتلك الهمم البواعث الى نشره تاماً كاملاً رغبة في تمام
الفائدة وجمعاً بين المقصود وما هو له كالتمهيد والمقدمة * وقد
وضعنا جملة نافعة من اجحاث الفضلاء على قسم الكلام تنميها
للمرام وتكميلاً لافادة أولى الأفهام * جمعناها من تصانيف
المحققين الاعلام * وبما أنا قد حصلنا على شرح جميل الوضع
جليل النفع لبعض أ كابر المحققين الكرام * على قسم المنطق
والميزان وعزمننا على نشره فلم نر وضع شيء من التعليقات على
هذا القسم نسأل الله أن يوفقنا الى الاتمام والاتقان انه خير
من أعان من به قد استعان عبد القادر معروف الكردي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا الطريق . وجعل لنا التوفيق
 خير رفيق والصلاة والسلام على من أرسله هدى هو بالاهتداء
 حقيق ونورا به الاقضاء يلين . وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا في
 مناهج الصدق بالتصديق . وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق
 * وبعد * فهذا غاية تهذيب الكلام . في تحرير المنطق
 والكلام . وتقريب المرام . من تقرير عقائد الاسلام .
 جعلته تبصرة لدى الافهام وتذكرة لمن أراد أن يتذكر من
 ذوى الافهام . سيما الوليد الأعز الحفي الحرى بالا كرام . سمي
 حبيب الله عليه التحية والسلام . لا زال له من التوفيق
 قوام . ومن التأيد عصام . وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

﴿ القسم الأول في المنطق ﴾

مقدمة

العلم ان كان ادعانا للنسبة فتصديق والا فتصور
 وينقسمان بالضرورة الى الضرورة والا كتساب بالنظر وهو
 ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطأ فاحتيج
 الي قانون يعصم عنه وهو المنطق . وموضوعه المعلوم التصوري
 والتصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصوري فيسمي
 معرفاً أو تصديقي فيسمي حجة

﴿ فصل ﴾

دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه
 تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد من اللزوم عقلاً أو عرفاً
 وتلزمهما المطابقة ولو تقديراً ولا عكس

﴿ فصل ﴾

والموضوع له ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى
 فركب اما تام خبر أو انشاء واما ناقص تقيدي أو غيره والا
 ففرد وهو ان استقل فع الدلالة بهيئته على أحد الازمنة

كلمة وبدونها اسم والافادة وأيضا ان اتحد معناه فمع تشخصه
وضعا علم وبدونه متواطىء ان استوت افراده ومشكك ان
تفاوتت اما بأولية أو أولوية وان كثر معناه فان وضع لكل
فمشارك والا فان اشتهر في الثاني فنقول ينسب الى الناقل
والا حقيقة ومجاز

﴿ فصل ﴾

المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي
والا فكلى امتنع افراده أو أمكنت ولم توجدا ووجد
الواحد فقط مع امكان الغير أو امتناعه أو الكثير مع التناهي
أو عدمه والكليان ان تفارقا كلياً فتباينان والا فان تصادقا
كلياً من الجانبين فتساويان وتقيضاهما كذلك أو من جانب
فأعم وأخص مطلقاً وتقيضاهما بالعكس والا فن وجه وبين
تقيضيهما تبين جزئي كالتباينين وقد يقال الجزئي للاخص
وهو أعم (والكليات خمس) الاول الجنس وهو المقول على
الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ماهو فان كان الجواب عن
الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل
وقريب كالحوان والا فبعيد كالجسم النامي . الثاني النوع وهو

المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال
 على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب
 ما هو ويختص هذا النوع باسم الاضافي كالاول بالحقيقي
 ويبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الانسان وتفاقرهما في
 الحيوان والنقطة * ثم الاجناس تترتب متصاعدة الى العالى
 ويسمى جنس الاجناس * والأنواع قد تترتب متنازلة الى
 السافل ويسمى نوع الانواع وما بينهما متوسطات . الثالث
 الفصل وهو المقول على الشئ في جواب أى شئ هو في
 ذاته فان ميز عن المشارك في الجنس القريب فقريب أو البعيد
 فبعيد واذا نسب الي ما يميزه فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم
 والمقوم للعالى مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس .
 الرابع الخاصة وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت
 حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً . الخامس العرض العام
 وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع
 انفكاكه عن الشئ فلازم بالنظر الى الماهية أو الى الوجود
 ثم اللازم اما بين يلزم من تصوره تصور الملزوم أو من
 تصورهما الجزم باللزوم أو غير بين وهو بخلافه الا فعرض

مفارق يدوم أو يزول بسرعة أو ببطء

﴿ خاتمة ﴾ مفهوم الكلّي يسمى كلياً منطقياً ومعرضه طبيعياً والمجموع عقلياً وكذا الأنواع الخمسة والحق وجود الطبيعي بمعنى وجود أشخاصه

﴿ فصل في المعرف وأقسامه ﴾

معرف الشيء ما يقال لإفادة تصويره فيشترط أن يكون مساوياً أجلي فلا يصح التعريف بالأعم والأخص . والمساوي معرفة والاخفى . والتعريف بالفصل القريب حد وبإختصاصه رسم فان كان مع الجنس القريب فتام والا فتاقص ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام وقد أجزى في الناقص أن يكون أعم كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ

﴿ المقصد الثاني في التصديقات ﴾

القضية قول يحتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فعملية موجبة وسالبة ويسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولاً والدال على النسبة رابطة وقد استعير لها هو والافشرطية ويسمى الجزء الاول مقدماً والثاني تالياً والموضوع في العملية ان كان

شخصيا سميت القضية مخصوصة وان كان نفس الحقيقة
 فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلاً أو بعضاً فمحسورة
 كلية أو جزئية وما به البيان سوراً والا فهملة وتلازم
 الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققاً وهي
 الخارجية أو مقدرها الحقيقية أو ذهنها فالذهنية وقد يجعل
 حرف السلب جزءاً من جزء فيسمى معدولاً وقد يصرح بكيفية
 النسبة فوجهة وما به البيان جهة فان كان الحكم في القضية
 بضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع فضرورة مطلقة
 أو مادام وصفه فشرطه عامة أو في وقت معين قوقية
 مطلقة أو غير معين فمنتشرة مطلقة أو بدوامها مادام الذات
 فدائمة مطلقة أو ما دام الوصف فعرفية عامة أو بفعليتها
 فالمطلقة العامة أو بعدم ضرورة خلافها فالممكنة العامة
 فهذه بسائط وقد تقيد العامتان والوقتتان المطلقتان
 بالادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
 والوقية والمنتشرة وقد تقيد المطلقة العامة بالاضورره
 الذاتية فتسمى الوجودية اللاضورية أو بالادوام الذاتي
 وتسمى الوجودية اللادائمة وقد تقيد الممكنة العامة بلا

ضرورة الجانب الموافق أيضا وتسمى الممكنة الخاصة وهذه
مركبات لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة
اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية
لما قيد بهما

﴿ فصل في أقسام الشرطية ﴾

الشرطية متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير
أخرى أو نفيها لزومية ان كان ذلك لعلاقة والاتفاقية
ومنفصلة ان حكم فيها بتنا في نسبتين أو لا تنافيهما صدقا
وكذبا وهي الحقيقية أو صدقا فقط فأنفة الجمع أو كذبا فقط
فأنفة الخلو وكل منها عنادية ان كان التناقى لذات الجزأين
والاتفاقية . ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع
التقادير للمقدم فكلية أو بعضها مطلقا جزئية أو معينة
فشخصية والاتفهمة وطرفا الشرطية في الأصل قضيتان
حليتان أو متصلتان أو منفصلتان أو مختلفتان الا انهما
خرجتا بزيادة اداة الاتصال والانفصال عن التمام

﴿ فصل في التناقص ﴾

التناقص اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق

كل كذب الأخرى وبالعكس ولا بد من الاختلاف في
الكيف والكم والجهة والاتحاد فيما عداها والنقيض
للضرورة الممكنة العامة والدائمة المطلقة العامة والمشرودة
العامة الحينية الممكنة والعرفية العامة الحينية المطلقة والمركب
المفهوم المررد بين نقيضي الجزأين لكن في الجزئية بالنسبة
الى كل فرد * فصل *

العكس المستوى تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق
والكيف والموجبة انما تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول
أو التالي والسالبة الكلية تنعكس كلية والا لزم سلب الشيء
عن نفسه والجزئية لا تنعكس أصلا لجواز عموم الموضوع
أو المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائماتان
والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لادائمة والوقيتان
والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس
للممكنتين ومن السوالب تنعكس الدائماتان دائمة والعامتان
عرفية عامة والخاصتان عرفية لادائمة في البعض والبيان في
الكل ان تقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس
للوقاي بالنقض

﴿ فصل ﴾

عكس النقيض تبديل تقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف أو جعل تقيض الثاني أولاً مع مخالفة الكيف وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في العكس المستوى وبالعكس والبيان البيان والنقض والنقض وبين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هنا والسالبة الجزئية ثمة الى العرفية الخاصة

﴿ فصل في القياس ﴾

القياس قول مؤلف من قضايا يلزم لذاته قول آخر فان كان مذكورا فيه بمادته وهيئته فاستثنائي والافاقترااني حملي أو شرطي وموضوع المطلوب من الجملي يسمى أصغر ومحموله أكبر والمكرر أو وسط وما فيها الأصغر الصغرى والأكبر الكبرى وهيئة شكلا والاولى اما محمول الصغرى موضوع الكبرى هو الشكل الاول أو محمولها فالثاني أو موضوعها فالثالث أو عكس الاول فالرابع ويشترط في الاول ايجاب الصغرى وفعاليتها وكلية الكبرى لينتج الموجبتان

مع الموجبة الموجبتين ومع السالبة السالبتين بالضرورة وفي
الثاني اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى أما مع دوام
الصغرى أو انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع
ضرورية أو مع كبرى مشروطة لينتج الكلتيان سالبة
كلية والمختلفتان في الكم أيضا سالبة جزئية بالخلف أو
عكس الكبرى أو الترتيب ثم النتيجة وفي الثالث إيجاب
الصغرى وفعاليتها مع كلية احدهما لينتج الموجبتان مع الموجبة
أو بالعكس موجبة جزئية أو مع السالبة الكلية أو الكلية
مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف أو عكس الصغرى أو
عكس الترتيب ثم النتيجة وفي الرابع إيجابهما مع كلية
الصغرى أو اختلافهما مع كلية احدهما لينتج الموجبة الكلية
مع الرابع والجزئية مع السالبة الكلية والسالبتان مع الموجبة
الكلية وكلتيهما مع الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان لم
يكن سلب والافسالة بالخلف أو بعكس الترتيب ثم
النتيجة أو بعكس المقدمتين أو بالرد الى الثاني بعكس
الصغرى أو الثالث بعكس الكبرى

* فصل *

الشرطي من الاقترااني اما ان يتركب من المتصلتين أو منفصلتين أو من حملية أو متصلة أو حملية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة وتنعقد فيه الاشكال الاربعة وفي تفصيلها طول

* فصل *

الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع المقدم ورفع التالي والحقيقية وضع كل كجائمة الجمع ورفعها كجائمة الخلو وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصده به اثبات المطلوب بإبطال تقيضه ومرجهه الى استثنائي واقترااني

* (فصل) *

الاستقراء تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلي والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت فيه والعمدة في طريقه الدوران والترديد

* (فصل في القياس) *

اما برهاني وهو ما يتألف من اليقينيات وأصولها الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحديسيات والمتواترات والنظريات ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة في الذهن

علة لها في الواقع فلهي والافاني واما جد لي يتألف من
المشهورات والمسلمات واما خطابي يتألف من المقبولات
والمظنونات واما شعري يتألف من الخيلات واما سفسطي
يتألف من الوهميات والمشبهات

﴿ فصل ﴾

أجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات والمباني وهي حدود
الموضوعات واجزائها واعراضها ومقدمات بينة أو ماخوذة
يبتنى عليها قياسات العلم والمسائل وهي قضايا تطلب في العلم
وموضوعاتها موضوع العلم أو نوع منه أو عرض ذاتي له أو
متركب ومحمولاتها أمور خارجة عنها لاحقة لذاتها وقد تقال
المباني لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات أيضا لما يتوقف
عليه الشروع بوجه الخبرة والله اعلم بالصواب



* هذا قسم ^(١) الكلام من التهذيب

وعلى الستة وقع التبويب *

(الباب الأول في المقدمة)

الكلام هو العلم بالعقائد الدينية: عن ^(٢) الادلة اليقينية
وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق بذلك والعلم لا يحد ^(٣)
والتفسير له بمثل حصول صورة الشيء في العقل أو الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت أو صفة يتجلى ^(٤) بها المذكور لمن

(١) قوله قسم الكلام أي المعلوم من قوله سابقا هذا غاية تهذيب
الكلام في تحرير المنطق والكلام والاضافة من أضافه الدال الى المدلول
وأما لم يقل القسم الثاني من التهذيب في علم الكلام كما قال في المنطق
حيث غنونا بقوله الاول في المنطق اختصارا في العبارة مع التفتن
ومراعات السجع (٢) قوله عن الادلة الخ أي المكتسب منها وأما
اشترط اليقين في أدلة العقائد لانه لاعبرة بالظن فيها وخرج بذلك القيد
اعتقاد المقلد وما لم يكن مكتسب (٣) قوله لا يحد قيل لوضوحه
وقيل لخفائه والظاهر من عبارة المصنف الاول (٤) قوله يتجلى
أي ينكشف ويتضح وقوله المذكور أي ما من شأنه أن يذكر

قامت هي به أو ادراك المركب أو الكلي تنبيه على اختلاف^(١)
 الاصطلاحات وحقيقة النظر حركة النفس في المعقولات
 عودا على بدء لتحصيل المجهول وكونه مفيدا للعلم في الجملة
 ولو في الالهيات وبدون العلم ضروري والمنكر معاند
 كالسوفسطائي المنكر للحسيات أو الاوليات أو كليهما
 وهل هو بطريق العادة أو التوليد أو الوجوب فيه خلاف
 والنظر في معرفة الله تعالى واجب بالنص والاجماع ولكونه
 مقدمة للمعرفة الواجبة عندنا بذلك وعند المعتزلة لكونها
 دافعة لضرر خوف العقاب قالوا لولم يجب الا شرعاً لما صح
 الزام النظر في المعجزة لعدم الوجوب قبل ثبوت^(٢) الشرع

(١) قوله على اختلاف الاصطلاحات فان الاول لبيان ما اصطلح
 عليه في بعض فنون الحكمة من التعميم والثاني لبيان اصطلاح
 اختصاصه بما عدا الظن والجهل المركب والتقيد والثالث لبيان اصطلاح
 اختصاصه باليقين والرابع لبيان اصطلاح اختصاص العلم بالمركبات
 والكليات والمعرفة بالبسائط والجزئيات (٢) قوله لعدم الوجوب
 قبل ثبوت الشرع حاصل استدلالهم انه لو كان وجوب النظر شرعياً
 لكان للمكلف اذا أمره النبي صلى الله عليه وسلم بالنظر أن يقول

ورد ^(١) بان المتوقف على الشرع هو العلم بالوجوب لانفس
الوجوب ثم انها أول الوجبات المقصودة لتوقف البواقي
عليها والنظر فيها وسيلة اليها فيجب لذلك * والدليل ما يمكن ان
يتوصل بالنظر فيه الى حكم وقد يخص بالجازم فيقابله الامارة
ثم ان توقف على نقل فتقلى والا فعقلي وقد يستفاد منه بمعونة
القرائن القطع ولا يثبت ما استوى طرفاه عند العقل الا
بالنقل وما يتوقف النقل عليه لا يثبت الا بالعقل
(الباب الثاني في الأمور العامة)

تصور الوجود ^(٢) ضروري والتعريف بالكون والتحقق
والشيئية لفظي ينبه على اشتراكه معني صحة التقسيم الى الواجب

لا أنظر ما لم يجب على ولا يجب على ما لم يثبت الشرع عندي
(١) قوله ورد الخ حاصل الجواب ان صحة الزام النظر انما يتوقف
على وجوب النظر في نفس الامر لا على العلم بوجوب النظر ووجوب
النظر في نفس الامر انما يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر فقوله
ولا يجب على ما لم يثبت الشرع عندي ممنوع (٢) قوله تصور الوجود
ضروري احتج عليه بان التصديق بقولنا الشيء اما موجود أو معدوم
يديهي لا يتوقف على كسب أصلا فدل ذلك على بدهاه تصور مفرداته

وغيره والجزم به مع التردد في الخصوصية وتام الحصر في
الموجود والمعدوم وعلي زيادته على الماهية ذهنا صحة سلبه عنها
وافادة حملة عليها واكتساب ثبوته لها والحكماء علي ان
حقيقة الواجب وجود خاص قائم بنفسه مقيم لغيره مخالف
لوجود الممكن في حقيقته ولذا صح تفرد^(١) بالقيام بالماهية
ذهنالا عينا كيباض الجسم مشارك له في عارض الكون
المقول على الموجودات بالتشكيك كالنور على الأنوار وما
يقال انه في الكل نفس الماهية فبمعنى انه لا ينفرد كل بتحقيق
على حدة في الخارج وانما هو في العقل * ثم الوجود يتقسم الى
العيني والذهني حقيقة والى اللفظي والخطي مجازا اذ ليس في
اللفظ والخط من الانسان الشخص والماهية كما في الخارج

(١) قوله ولذا الخ أي لكون الوجود الوجودي مخالفا بالحقيقة
للوجود الامكاني صح. تفرد الوجود الامكاني بالقيام بالماهية قياما ذهنيا
دون الوجود الوجودي وهذا جواب عن سؤال تقريره ان التجرد
عن الماهية اما لذات الوجود فيكون كل وجود مجرد وليس الوجود
الامكاني كذلك واما لامر غير الذات فتكون الواجب في تجرده معلولا
وهو محال وقوله كيباض الجسم تمثيل للمعنى لا للشيء

والذهن بل الاسم وصورته * والدليل على الذهني انا تتعلقل
 مالا ثبوت له في الخارج اذ نحكم على الممتنعات ايجابا ونجد
 من المفهومات كليا ومن القضايا حقيقية فالتعقل ان كان
 بالحصول في الذهن فذاك والا فلا محالة يقتضي اضافة بين
 العاقل والمعقول ولا تتعلقل الى النفي الصرف واذ ليس الثبوت
 في الخارج كان في العقل وهو وجود غير متأصل لا يقتضى
 الانصاف كالمؤمن يتصور الكفر فلا يوجب اتصاف
 الذهن بالاعراض حتى المتضادات ولا وجود الممتنع في
 الخارج لكون الذهني فيه كالماء في البيت * ثم المعقول من
 الوجود والشئئية ليس الا الثبوت ومن العدم الا النفي
 فالمعدوم ليس بشئ ولا ثابت ولا واسطة بينه وبين الموجود
 ومنهم^(١) من أثبتهما جمعا وتفرقا ويسمى الواسطة حالا ويجعل

(١) قوله ومنهم من أثبتهما أي عد المعدوم شيئا واثباتا ثبت الواسطة
 فقال من أثبتهم جميعا المعلوم ان لم يتحقق في نفسه فنفي وان تحقق
 فان كان مع ذلك له كون في الاعيان فاما بالاستقلال فهو موجود
 أو بالتبع كالعالية فواسطة وان لم يكن له كون في الاعيان فمعدوم ومن
 أثبت الواسطة فقط قال المعلوم ان لم يكن له ثبوت فمعدوم وان كان له

الوجود منه اذ لو وجد تسلسل ولو عدم اتصف بالنقيض
ورد بأن وجوده عينه وتقيضه العدم لا المعدوم * قالو المعدومات
متمايزة ولا يعقل التميز بدون الثبوت والامكان ثبوتى للفرق
بين امكانه لا ولا امكان له فثبت موصوفه * قلنا التميز انما هو
عند العقل والا انتقض بالمتنعات والمركبات الخيالية وان
الفرق بين الامكان والامكان المنفى على تقدير كونه منقيا
ثابت أيضا ثم كل من الوجود والعدم قد يقع محمولا وقد
يقع رابطة ويفتقر الحمل الايجابي الى اتحاد الطرفين هوية
ليصح وتغايرهما مفهوما ليفيد وصدقه يكون مطابقته لما في
نفس الامر ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر كذا في
نفسه مع قطع النظر عن حكم الحاكم وادراك المدرك

* فصل *

ماهية الشيء ما به يجاب عن السؤال بما هو وقد تؤخذ
بشرط شيء فتسمى المخلوطة ولا خفاء في وجودها وبشرط^(١)

ثبوت فان كان بالاستقلال فوجوده او بالتبعية فواسطة ومن عد المعدوم
شيئا فقط قال المعلوم ان لم يتحقق فتنفي وان تحقق فثابت وحينئذ ان
كان له كون في الاعيان فوجوده والا فعدم (١) قوله وبشرط

لا شيء ويسمى المجردة ولا توجد في الاذهان فضلا عن
الاعيان ولا بشرط شيء وهي أعم من المخلوطة فتوجد لكونها
نفسها لاجزأ منها لعدم التمايز وانما ذاك في العقل ثم اذا
اعتبرت معروضة للكل فهو الكلي الطبيعي وانما يوجد منه
المعروض دون العوارض مجردا عن العوارض وهي الافراد
وقد يقال الماهية بشرط لا شيء فتكون مادة للشخص
متقدمة عليه في الوجودين ثم لاخفاء في وجود الماهية
المركبة ولا بد من انتهائها الى البسيطة واحتياج بعض الاجزاء
الى بعض في المركب الحقيقي ضروري بخلاف الاعتباري
ومن خالف في مجعولية الماهية أراد انها من لوازم الوجود
كتناهي الاجسام لالماهية كزوجية الأولة والا^(١) فاحتياج
الممكن الى العلة ضروري

لأى وقد تؤخذ وتعتبر بشرط لا شيء وتسمى المجردة أي عن العوارض
واللواحق الشخصية قوله ولا توجد في الاذهان الخ لان وجودها
في الذهن تكون محفوفة بالعوارض الذهنية قيل عليه ان الحكم
بعدم وجودها في الذهن فرع وجودها في الذهن فيلزم التناقض
وأجيب بان للعقل ان يتصورها ويصرف النظر في هذا التصور عن
اختلاطها بالعوارض الذهنية (١) قوله والا أي وان لم توجه القول

﴿ فصل في التعيين ﴾

افراد النوع انما تمتاز بعوارض ربما تنتهي الى ما يفيد
 الهاذية فبعد تلخيص ان التعيين والتشخيص هو تلك
 الهاذية أو ما يفيدها أو كون الفرد بحيث لا يقبل الشركة أو
 عدم قبوله لها وان العدمي هو المعدوم أو العدم المضاف أو
 ما يدخل في مفهومه العدم والوجودي بخلافه وان الحقيقي
 ماله ثبوت في نفس الامر من غير شأبة فرض وتقدير
 والاعتباري بخلافه لا يشته ان التعيين وجودي أو عدمي

بعدم المجعولية بهذا التوجيه فلا يصح أصلا لان احتياج الممكن
 الى العلة ضروري ومن أهل التحقيق والنوق من وجه هذا القول
 بتوجيه آخر حاصله ان القائل يريد بعدم مجعوليتها كونها أمورا
 اعتبارية وان الموجود حقيقة هو الموجودات وهو مذهب جمهور
 الحكماء والعرفاء فان الماهيات عندهم حدود والحدود عندهم
 سلوب والسلوب أمور تصور من اضافتها الى الوجودات اذ الاعدام
 لها ضرب من التمايز بما للمضافات هي اليها من الوجودات كذلك ولهذا
 الضرب من التمايز لها ضرب من الثبوت ولو تصورا فقط وحاصله
 النتيجة انها اعتبارات ذهنية

حقيقي أو اعتباري ولا يشتبه انه انما يستند الى الفاعل القادر
او الى الوجود الخارجي أو الى أسباب آخر ^(١) كنفس
الماهية او المادة المتشخصة بما يلحقها من العوارض بحسب
تعاقب الاستعدادات

﴿ فصل ﴾

الوجوب والامتناع والامكان معقولات تحصل من

(١) قوله أو الى اسباب آخر هذا اشارة الى مذهب الفلاسفة في
التعين وحاصله ان الموجود اما مادي أو غيره والثاني اما واجب
كالباري أو ممكن وهو العقل والأول اما مادي في ذاته كالأجسام
والاعراض أو مادي في التعلق كالنفوس البشرية والفلكية فغير
المادي بقسمية تعينه مستند الى ماهيته فتتخصر كل ماهية في فرد
لكن المعقول لما كانت ماهيات مختلفة كانت افرادا مختلفة ذوات
أنواع منحصرة فيها بخلاف الواجب لما كان حقيقة واحدة كان
فردا واحدا ولم يتصور هناك تعدد أصلا والمادي بنوعية تعينه
مستند الى مادته أي محله والمراد منه المعروض في الاعراض والمادة
في الاجسام والمتعلق في النفوس لانها انما تعينت بتشخصات هذا
العالم الجسماني بسبب الابدان حتى قيل أنها لو وجدت في القدم لما
كان لها وصف التعدد أصلا

نسبة المفهوم الى هلية بسيطة أو مركبة وتصورها ضروري
 والتعريف يمثل ضرورة الوجود أو ضرورة العدم أو لاضرورتهما
 لفظي. وينقسم كل من الأولين الى الذاتي والغيري* فالموصوف
 بالذاتي من الواجب واجب الوجود لذاته وهو الله تعالى أو شيء
 آخر كزوجية الأربعة* ومن الممتنع ممتنع الوجود لذاته
 كشريك الباري أو شيء آخر كفردية الأربعة* والموصوف
 بالغيري كمكن هو واجب الوجود حين وجوده وممتنع
 الوجود حين عدمه وقد يؤخذ بمعنى سلب ضرورة الوجود
 أو العدم فيسمى بالامكان العام لعمومه الخاص. وضرورة
 الطرف الآخر. وقد يعتبر بالنظر الى الاستقبال ويسمى
 بالاستقبالي وبمعنى تهيو المادة لحصول الشيء باعتبار تحقق
 الشرائط شيئاً فشيئاً فيسمى بالاستعدادي وهذا مراد^(١)

(١) قوله وهذا مراد من قال الخ هذا اشارة الى تحقيق قول
 الحكماء ان كل حادث زماني فهو محتاج الى مادة ومدة اما المادة فلان
 كل حادث زمان فهو ممكن بامكان استعدادي غير الامكان الذاتي
 العام وهو أى ذلك النوع من الامكان وجودي فانه يشتد ويضعف
 ويحكم عليه بالحدوث اذ استعداد النطفة للانسانية حادث بحدوث

من قال كل حادث مفتقر الى مادة تكون محلا للامكان
ومدة بها يكون تعاقب الحوادث وانما يتم لو سلم ان كل
حادث بهذا المعنى ممكن . ثم احتياج الممكن الى المؤثر
بامتناع ترجيح أحد طرفيه بلا مرجح ضرورى وهذا غير
ترجيح المختار أحد المتساويين على الآخر بلا تخصص بمحض
الارادة كالمهارة يسلك أحد الطريقين والجانح يأكل أحد
الزغيفين . فان قيل التأثير حال الوجود تحصيل الحاصل
وحال العدم جمع بين النقيضين . قلنا الممتنع تحصيل الحاصل
بتحصيل آخر والموجود هو الامكان أو الحدوث (ولكل
وجهة) ومعنى الاحتياج اما توقف الوجود أو العدم أو
استمرارها على أمر ما ولا تعقل أولوية بالذات لأحد الطرفين

الصورة النطقية وبالانعدام فانها اذا صارت انسانا عاقلا بالفعل فقد
زال ذلك الاستعداد عنها فثبت ان هذا الامكان وجودى وهو مع
هذا عرض فلا بد له من محل يقوم به وليس الامادة فانها هي التي
توصف بقبول صورة الشئ الممكن حصوله فثبت ان كل حادث زمانى
فهو ذو مادة وأما الاحتياج الى المدة فليتم فيها تدرج ذلك الاستعداد
وأخذه فى الاشتداد حتى يحصل بالفعل الصورة الاخيرة

الاجمعي نوع اقتضاء للوجود أو الغدم لا الى حد الوجوب
وهي أيضا منتفية والا لما تحقق الطرف الآخر لاستلزامه
انتفاء الاولوية الذاتية* ثم وجود الممكن محفوف بوجودين
سابق ولاحق لانه مالم يجب لم يوجد لامتناع الترجيح بلا
مرجح وحين الوجود امتنع الغدم لامتناع الجمع وهذا
لاينافي الاختيار^(١) والثلاثة بل كل ما يوصف أي فرد يفرض

(١) قوله والثلاثة أي الوجوب والامتناع والامكان ثم أن الامتناع
اعتباريته أظهر من اعتباري أخوته إذ لاخفاء ولا نزاع في اعتباريته
لوضوح أنه عنوان المستحيل وأما الوجوب والامكان فاستدل على
اعتباريتها بأنهما لو وجدا خارجا لزم التسلسل فان القدم لو وجد
لكان قديما والالزم حدوث القديم اذا القدم صفته ويلزم التسلسل
وكذا تقول في الباقي ولما كان هذا الحكم ساريا في كل ما لو وجد
فرد منه خارجا لصدق مفهومه على ذلك الفرد جعله بعضهم قانونا
كبايا وأشار اليه المصنف بقوله بل كل ما يوصف الخ وتوضيح ذلك
أن نقول لو وجد الوجوب لكان واجبا والالزم امکان الواجب
أو امتناعه والامكان لو وجد لكان ممكنا والالزم وجوب الممكن أو
امتناعه والقدم لو وجد لكان قديما والالزم حدوث القديم والحدوث
لو وجد لكان حادثا والالزم قدم الحادث وعلى هذا أبدا فقس

منه بمفهومه كالقدم والحدوث والوحدة والكثرة والبقاء
 والتعين والموصوفية اعتبارات عقلية والالزم التسلسل ومعنى
 كون الشيء واجبا في الخارج انه بحيث اذا عقل مستندا الى
 الوجود لزم في العقل معقول هو الوجوب وكذا البواقي

﴿ فصل ﴾

القدم بمعنى عدم المسبوقية بالغير وهو الذاتي أو بالعدم
 وهو الزماني والحدوث بخلافه^(١) ولاقديم بالذات سوى الله
 تعالى وبالزمان سوى صفاته ولزم المعتزلة كثير من الاحوال
 وعند الفلاسفة كثير ولايستند القديم الى المختار لان القصد
 الى الابدان^(٢) يقارن عدم ضرورة ولا يمكن عدمه لكونه
 واجبا أو مستندا اليه ايجابا

- (١) قوله والحدوث بخلافه تضمن كلامه ان الحادث الزمان هو
 المسبوق بالعدم دون الحادث الذاتي وفيه نظر فان كل حادث مسبوق
 بالعدم على ما قرره الفلاسفة قالوا الممكن له من ذاته الا يكون وله من
 علته أن يكون وما بالذات أقدم مما بالغير فكل ممكن فهو مسبوق
 بالعدم اما سبقا ذاتيا واما زمانيا فتعريف الحادث الزماني بما قرره غير
 مانع اللهم الا أن يراد سبقا لا يجامع فيه المتقدم والمتأخر أصلا فتدبر
 قوله لان القصد الخ فيه نظر لانه ان اراد بهذا التقدم

* خاتمة *

التقدم والتأخر والمعنى تكون بالعلية أو بالطبع أو بالزمان أو الشرف أو الرتبة الحسية أو العقلية وضعا أو طبعاً أو بالذات فسبق العدم على الحادث لا يلزم ان يكون بالزمان ليلزم قدم الزمان كما لا يلزم أن يكون له امكان استعدادى ليلزم قدم مادة له

* فصل *

الوحدة والكثرة من المعانى الواضحة ومقوليتهما بالتشكيك فتكون جهة الوحدة مقومة أو عارضة أو منتسبة وتسمى الوحدة فى الجنس مجانسة وفى النوع نمائلة وفى الكم مساواة وفى الكيف مشابهة وفى الخاصة مشاكلة وفى الاطراف مطابقة وفى الوضع موازاة وفى النسبة مناسبة

للتقدم الزماني الذي لا يجتمع فيه المتأخر مع المتقدم فهذا التعليل ممنوع لجواز أن يتقدم القصد على اليجاد كتقدم اليجاد على الوجود وان أراد به الذاتي فسلم لكن لا ينتج المطلوب على أن الاقرب للعقل والمعقول هو أن قصد الفاعل المختار لا يصح أن يقارنه العدم أصلاً لكفايته فى العلية فتأمل *

ويمتنع اتحاد الاثنين ضرورة والاستدلال عليه بان اختلاف
 الماهيتين أو الهويتين ذاتي لا يزول ليس بأوضح من المدعي
 وبأنهما اما موجودان أو معدومان أو مختلفان فلا اتحاد
 مدفوع بأنهما موجودان بوجود واحد هو نفس الوجودين
 الصائرين واحدا . والغيرية تقيض هو هو وقد يخص الغيران
 بوجودين يجوز انفكاكهما فالجزء مع الكل ليس هو ولا
 غيره وكذا الصفة مع الموصوف ولذا يصح ما في الدار غير
 زيد وغير عشرة مع ان فيها الاجزاء والصفات الغير المحمولة
 فليس ^(١) المعنى انه لاهو بحسب المفهوم ولا غيره بحسب

(١) قوله فليس المعنى الخرد على صاحب المواقف فيما وجه به كلام
 الأشعري أعني قوله بأن الصفات ليست عين الذات ولا غير وهذه المسألة
 من مشكلات هذا الفن وفيها ثلاثة مذاهب * الاول أن الصفات غير * الثاني
 انها عين * الثالث انها لا عين ولا غير وقد وجه صاحب المواقف هذا الثالث
 بان المعنى انها لا عين بحسب المفهوم ولا غير بحسب الوجود ورد المصنف
 هذا التوجيه بانه انما يتم في صفات محمولة كالعالم والقادر وكذا في الاجزاء
 المحمولة وليس الكلام فيهما ووجهه غير صاحب المواقف بما ارتضاه
 المصنف وهو أن المراد بالغيرية المنفية جواز الانفكاك وهذه التوجيه
 ان سلم فرضا فما استدل به منقوض كما يظهر بأدنى نظر ولصعوبة
 التوجيه والاستدلال عليه ذهب فريق الى الراي الاول بجوزا نسبة

الوجود والتماثل الاشتراك في الصفات النفسية ولذا يسد
 كل منهما مسد الآخر واختلف في لزوم تغيرهما وامتناع
 اجتماعهما. والتضاد كون المعنيين بحيث يستحيل لذاتيهما
 اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة. وعند الفلاسفة
 كل اثنين غير ان اشتركا في تمام الماهية فثلاثان والافتخالفان
 وهما متقابلان ان امتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة
 واحدة فان كانا وجودين. فان كان تعقل أحدهما بالقياس
 الى الآخر فتضايقان والافتضادان وان لم فان قيد بكون
 الموضوع مستعدا للوجودى شخصه أو نوعه أو جنسه القريب
 أو البعيد فلكة وعدمه الا فإيجاب وسلب. وقد يشترط في
 التضاد غاية الخلاف ويخص باسم الحقيقي والاول بالمشهورى
 وقد يشترط في الملكة والعدم الاستعداد للوجودى في
 ذلك الوقت ويخص باسم المشهورى والاول الحقيقي ولا
 تقابل بين الوحدة والكثرة لتغاير موضوعهما ولتقوم
 أحدهما بالآخر^(١)

الذات بالإيجاب الى صفاتها * (١) قوله ولتقوم أحدهما بالآخر
 وذلك ان الوحدة علة مقومة للكثرة اذ الكثرة عبارة عن مجتمع

﴿ فصل في العلة والمعلول ﴾

العلة هي ما يحتاج اليه الشيء فان كانت داخلة فوجوب الشيء معها اما بالفعل فهي صورية واما بالقوة فهي مادية وان كانت خارجة فالشيء اما بها فهي فاعلية أو لها فهي غائية ومرجع الشروط والآلات الى الفاعل . وجميع ما يتوقف عليه الشيء يسمى علة تامة وعند تمام الفاعل يجب وجود المعلول لامتناع الترجيح بلا مرجح وبالعكس لان الاحتياج من لوازم الامكان ووجوده مع انعدامها انما يتصور في المعدات كالابن بعد الاب والبناء بعد البناء والمؤثر في الوجود قد يغير المؤثر في البقاء . ووحدة المعلول بالشخص توجب وحدة الفاعل لامتناع الاحتياج والاستغناء^(١) معا ولا

وحدات ولا شيء من المتقابلين مقوم للآخر اما في الملكة والعدم فظاهر اذ العدم لا يصح مقوما واما في التضاييف فلان المتضاييفين معا وجودا وتعقلا واما في التضاد فلان الضد لا يجمع الضد فكيف يقومه (١) قوله لامتناع الاحتياج والاستغناء معا أي اللانم اجتماعهما في المعلول بفرض توارد العلتين المستقلتين عليه اذ على تقدير التوارد يلزم احتياج المعلول الى كل من العلتين لكونه علة له واستغنائه عن كل منهما لكون

عكس لاستناد الكل الا الواجب تعالى ابتداءً والاستدلال
بانه لو لم يصدر من الواحد الا الواحد لزم اتحاد السلسلة
والعلية فيما بين كل شيئين ضعيف . وتمسك المخالف بانه لو
صدر عنه شيان فصدرته لهذا غير مصدرته لذلك فان
دخل شيء منهما فيه تركيب والانسلسل . ورد بأنها اعتبار
عقلي وبأنه يرد على صدور الواحد^(١) وقولهم المراد انه كلما
تكثر المعلول تكثر الفاعل ولو بالحيثية . ضرورة ان فاعليته
لهذا غير فاعليته لذلك لا يفيد شيئا ولا يوافق ما بنوا عليه من
امتناع تعدد أثر البسيط . ومن ان الفاعل البسيط لا يكون

الأخرى مستقلة بالعلية (١) قوله وبأنه يرد الخ هذا الجواب بعد
التسليم كون المصدرية أمرا حقيقيا فالجواب الاول بالتمنع وهذا بالتسليم
ووجه التسليم ان المصدرية كما تنطق على الامر الاعتبار تطلق أيضا على
أمر حقيقي هو اشتغال العلة على خصوصيته لها بالقياس الى الأثر بحسبها
يجب الأثر ثم في هذا الجواب نظر اذ لما كان الكلام في الامر الحقيقي
جاز ان يكون ذلك الامر في صدور الواحد نفس ذلك المصدر الواحد
فلا تركيب ولا تسلسل بخلاف ما اذا صدر عنه شيان فان يكون هناك
خصوصيتان وجوديتان مستغيرتان *

قابلا لأن الفعل والقبول اثنان - وقد يستدل بأن نسبة
الفاعل بالوجوب والقابل بالامكان - ورد بعد التسليم بأنه
لا امتناع في الوجوب واللاجوب بجهتين

﴿ فصل ﴾

يجوز دوام أفعال القوى الجسمانية بخلق الله تعالى .
وعند الفلاسفة يلزم تناهيا بحسب الشدة والمدة والعدة
لأن القسري يختلف باختلاف القابل والطبعي باختلاف
الفاعل فاذا فرض في حركتهما الاتحاد في المبدأ تفاوت
الجانب الآخر ورد بعد تسليم التأثير بأنه انما يتم لو كانت
القوة بقدر الحجم

﴿ فصل ﴾

يستحيل الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه
لان امتناع تقدم الشيء على نفسه ضرورى والتسلسل هو
تراقى^(١) معروضى العلية والمعلوليه لا الى نهاية لأن المؤثر

(١) قوله هو تراقي اي بأن يكون كل ما هو معروض للعلية
معروضا للمعلولية ولا ينتهى الى معروض للعلية لا يكون
معروضا للمعلولية *

المستقل للجملة ليس نفسها ولا جزءاً منها للدور^(١) بل خارجاً واجباً^(٢) يوجب شيئاً من الجملة فينقطع ولأننا انفصل من السلسلة جملة بنقصان واحد ثم نطبق بين الجملتين فإن وقع بازاء كل جزء من التامة جزء من الناقصة لزم تساوى الكل والجزء والا انقطعت الناقصة فتناهت التامة ولأنها لما اشتملت على معلول محض لزم اشتغالها على علة محضة تحقيقاً للتكافؤ ولأننا نجعل كلامنا من الآحاد التي فوّه متعدد باعتبار وصفي العلية والمعلولية ثم نطبق بين وصفي العلية والمعلولية فيلزم لضرورة سبق العلة زيادة العلية وتتناهيان ولأنه لو انقسمت بمساويين فزوج والا ففرد وكل منهما أقل بواحد مما فوّه فتناهيان

*
*
*

(١) قوله للدور أي لان علة الجملة علة لكل جزء من اجزائها ومن جملتها ذلك الجزء الذي فرض علة (٢) قوله واجبا هذا كالنتيجة لقوله خارجا لان الموجود الخارج عن جملة الممكنات ليس الا الواجب قوله فينقطع أي التسلسل أو التراقي *

* خاتمة *

قد يقال الصورة لكل هيئة في قابل وحداني بالذات
أو بالاعتبار والمادة لمحلها كالبياض والجسم والغاية لما ينتهي
اليه الفعل وان لم يكن له جهة عليية واحتياج من الفعل اليه
بل وان لم يكن للفاعل قصد - ولما كان الموجد عندنا هو
الله وحده فعنى العلية والتأثير في الممكن هو التسبب العادي
- الباب الثالث في الأعراض . وفيه فصول -

* الفصل الأول *

الموجودان لم يسبق بالعدم فقديم والا فحادث فان
تحيز بذاته فهو جوهر أو بتبعيته فعرض ^(١) مختص بالحي

(١) قوله فعرض بقى من الاقسام بحسب القسمة العقلية
الموجود الممكن الذي ليس متميزا بذاته ولا حالا في التميز وانما تركه
المتكلمون في تقسيمهم لانهم كما زعموا لم يجدوا دليلا عليه بل ربما
استدلوا على استحالته بأنه لو وجد لتشاركه الباري في التجرد واحتاج
في الامتياز عنه الى مميز فيلزم التركب في الواجب وهو محال وأن قدح
فيه بان التجرد أمر سلبى والمشاركة في الامور السلبية لا يقتضي
التركب في الذات من عام وخاص فتدبر *

كالحياء والعلم والادراكات أو غير مختص كالأشياء كوان
 والمحسوسات . وقالوا^(١) الموجودان كان وجوده لذاته فواجب
 والا فممكن وهو ان استغني عن محل يقومه ويسمى
 الموضوع^(٢) فجوهر والا فعرض (مواجناسه الكم والكيف
 والابن والاضافة والمتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل)
 وامتناع قيام العرض بنفسه أو بأكثر من محل واحد
 بالذات أو بالاجتماع كوحدة العشرة وحياة البنية المتجزئة
 ضروري والعرض في مثل القرب والجوار والتركيب متعددة
 ويستحيل انتقاله من محل لأن وجوده في نفسه هو وجوده

(١) قوله وقالوا يعنى الفلاسفة (٢) قوله ويسمى الموضوع
 أشار بذلك الى ان بين المحل والموضوع عموما مطلقا فان الموضوع
 أخص والمحل اعم اذ المادة محل وليست بموضوع وان بين الحال
 والعرض عموما مطلقا أيضا والأعم هو الحال اذ الصورة حال وليست
 بعرض واعلم ان الفلاسفة المشائين قسموا الجوهر الى خمسة أقسام
 قالوا لأنه اما مجرد أولا والثاني اما جسم او جزء جسم والثاني اما
 مادة او صورة والاو اعنى المجرد اما متعلق بالجسم تعلق التدبير
 وهو النفس او متعلق به تعلق تأثير وهو العقل *

في محله ولأن تشخصه ليس الا بمحله . وقد يتوهم من حدوث المثل في المجاور انه انتقال وفي جواز قيامه بالعرض خلاف مبني على الاختلاف في معني القيام انه التبعية في التحيز أو الاختصاص الناعت . وان الجمهور من المتكلمين على امتناع بقاء العرض زمانين لأن مفهومه ينبيء عن ذلك ولأنه يستلزم قيام عرض البقاء به ولا امتناع زواله لأنه اما بنفسه فيمتنع أو بزوال شرطه - فيتسلسل أو بطريان ضده فيدورا وبفاعل فيصير النفي المحض أثرًا والكل ضعيف^(١)

(١) قوله والسبب ضعيف لأن الاول منقوض بعدم تسليم كون البقاء أمراً متحققاً في الخارج بل هو اعتباري لانه نفس الوجود منتسباً الى الزمان الثاني والثاني بأنه لا يلزم من كون العدم مقتضى ذات الشيء في زمان مخصوص امتناع ذلك الشيء فان الحركة كذلك وليست من قبيل الممتنع وبأنه لا يلزم التسلسل لجواز كون الشرط جوهرًا مشروط الوجود باعراض تتبادل عليه ينسك الفاعل عن ايجاد البدل فيزول الشرط وبأن الدور اللازم من كون الزوال بطريان الضد هو الدور المعني لجواز كون حدوث الطارئ وزوال الباقي في زمان واحد وبأنه لا يلزم من كون الزوال بفاعل كون أثر

* فصل *

الكم عرض يقبل القسمة لذاته بمعنى فرض شيء غير شيء
 فنفضل ان لم يكن لاجزائه حد مشترك وهو العدد ومتصل
 ان كان وهو ان كان غير قار فزمان والافتقار خط أو سطح
 أو جسم تعليمي . وقد يؤخذ مع اضافة فيسمى الطول
 والعرض والعمق . وعند المتكلمين العدد اعتباري والمقادير
 جواهر مجتمعة أو نهايات واتقطاعات والزمان وهي اذ لا
 وجود للماضي والمستقبل ووجود الحاضر يستلزم وجود الجزء
 أولان تقدم أجزائه ليس الا بالزمان فيتسلسل ولانه لو وجد
 لامتنع عدمه بعد وجوده لكونه زمانيا فيلزم وجوبه مع
 تركبه وتقضيه . ورد بان الماضي والمستقبل موجودان والعدم
 في الحال لا يستلزم العدم مطلقا والتقدم بالذات . وبعديه
 العدم في طرف الماضي ولو سلم فامتناع العدم بعد الوجود
 لا ينافي الامكان . وقالوا ^(١) الزمان وجودا متدادا يتصف
 بالماضي والاستقبال ويلحقه التقدم والتأخر بالذات بحيث
 الفاعل نفي لان المعنى كون الفاعل يترك الفعل لانه يفعل الترك
 فتأمل (١) قوله وقالوا يعني الفلاسفة

لا يصير قبله بعد ولا بعده قبل ضروري يعترف به العامة
ولهذا يقسمونه الى السنين والشهور والايام والساعات. وأما
حقيقته فقليل مقدار حركة الفلك الاعظم لانه لتفاوته كم ولا متنازع
تألفه من الآنات متصل ولعدم استقراره مقدار لهيئة غير
قارة هي الحركة ولا متنازع فنائه لما امر مقدار للحركة المستديرة
اذ المستقيمة تنقطع ولتقدير جميع الحركات به مقدار الأسرعها
ومبناه على أصول الفلاسفة وقيل متجدد معلوم يقدر به
متجدد موهوم. والقدماء على أنه جوهر مستقل يقطع
بوجوده وان لم يوجد جسم ولا حركة

﴿ فصل في المكان ﴾

قيل^(١) هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للظاهر

(١) قوله قيل الخ المكان من الامور الظاهرة الانية الخفية الماهية
ولذا اختلف في ماهيته فقليل هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
وقيل هو بعد مجرد موهوم* وقيل هو بعد مجرد موجود وقد استشهد
المصنف لمذهب البعد بعدة شواهد* واستدل اصحاب السطح بأن
المكان لو كان هو البعد فاما ان يكون متوهما مفروضا او متحققا
مفروضا والكل باطل اما الاول فلأن المكان موجود ضرورة واما

من المحوي: وقيل البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم والامارات
 مثل مساواة المكان للممكن وعمومه لكل جسم وكون
 الطير في الهواء المتحرك والحجر في الماء الجاري ساكناتدل
 على الثاني وهل يجوز خلوه عن الشاغل . قيل نعم لانا اذا
 رفعنا صفحة ملساء عن مثلها لزم في أول زمان الارتفاع خلو
 الوسط واذا رفعنا أحد جانبي الزق المشدود الرأس والمسام
 عن الآخر خلا جوفه . وقيل لا والالزم تساوي وجود
 المعاقق وعدمه فيما اذا فرضنا حركة جسم في فرسخ خلاء
 وتكن ساعة وأخرى مثلها في ملاء وتكن ساعتين

الثاني فلانه حينئذ ان كان قابلا للحركة الاينية كان له مكان وينقل اليه
 فيلزم ترتب الامكنة لا الى نهاية وان لم يكن قابلا لها لزم ان لا يكون
 الجسم أيضا قابلا للحركة فان الجسم ملزوم البعد المتنافي لقبولها وملزوم
 المتنافي للشيء متنافي لتلك الشيء وبانه يلزم من تمكن الجسم في البعد
 بداخل البعدين وهو باطل للقطع بان ليس في الأناء الملوء من الماء
 الابدع واحد ولانه يستلزم اجتماع اثنين في محل واحد هو المتمكن
 وبان البعد في نفسه اما ان يفترق الي محل فيمتنع تجرده أو يستغنى
 عنه فلا يحل في المادة لان معنى الحلول اختصاصه به بحيث لا يتقوم بدونه *

وأخرى مثلها في ملاء قوامه نصف قوام الاول فيكون ساعة
 ضرورة ان تفاوت الزمان بحسب تفاوت المعاوق . ومن
 اماراته ارتفاع اللحم في المحجمة والماء في الأنبوبة وعدم نزول
 الماء من ثقبه الكوز المشدود الرأس والمعترض مستظهر
 من الجانبين

﴿فصل في الكيف﴾

(١) عرض لا يقبل لذاته قسمة ولانسبة . واقسامه
 بحسب الاستقراء أربعة . الاول المحسوسات وأصول
 الملموسات (٢) الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة . وقد
 يقال الحار لما يحدث الحرارة اما بسبب ملاقات البدن أولا

(١) قوله عرض اى هو عرض وقد خرج بذلك الجوهر وبقوله
 لا يقبل لذاته القسمة خرج الكم وبقوله ولانسبة خرج سائر الاعراض
 النسبية ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض زاد قيد عدم
 اقتضاء اللاقسمة احتيازا عنهما (٢) قوله واصول الملموسات
 قدمها على سائر الكيفيات المحسوسة لئلا يظن انها اوائل المحسوسات * ووجه
 التسمية ان القوة اللامسة تعم جميع الحيوانات ولا يخلو عنها حيوان
 بخلاف سائر الحواس الظاهرة والعموم مقدم على الخصوص *

كالسماويات . وأما الغريزية التي بها قوام الحياة فقيل نارية
وقيل سماوية وقيل مخالفة لهما . ومنها الاعتماد بمعنى المدافعة
المحسوسة . وقد يجعل أنواعه ستة بحسب العرف . والطبعي
منها ما يكون الى فوق وهي الخفة أو الى تحت وهو الثقل
وهما متضادان . والفلاسفة يسمونه الميل ويجعلونه قسريا
وطبيعيا واراديا لان مبدئه اما من خارج قسري والافان
كان من شعور فارادي والافطبيعي فليل مثل النبات الى
التبرز والتزيد طبعي . واصول المبصرات الالوان والاضواء
ولكل منهما أنواع الا ان لكل من أنواع اللون^(١) اسما خاصا

(١) قوله رلكل منهما انواع الخ اقول فيمثلون لانواع اللون
بنحو السواد والبياض* والمحققون على ان النوع هو السواد الخاص
لامطلق السواد . وكما ان مطلق السواد ليس نوعا كذلك ليس جنسا
لوقوعه على ما تحته بالتشكيك والمشكك لا يكون عارضا واستدلوا على
امتناع التفاوت في الذاتيات بان الامر الذي به يتحقق التفاوت ان لم
يكن داخلا في الماهية لم يكن التفاوت واقعا فيها بل فيها هو خارج عنها
وان كان داخلا لم يقع الاشتراك فيها لانتفاء بعض الاجزاء وقد نواظروا
في هذا الاستدلال بما للكلام فيه مجال والحكم لله الكبير المتعال

بخلاف الضوء وتحويل البياض من مخالطة الضوء للجسام الشفافة كما في الثلج وزبد الماء ومسحوق الزجاج لا يمنع كونه حقيقة تحصل بأسباب*والضوء ان كان لذات المحل فذاتي كما للشمس ويسمى ضياء والافرضي ويسمى نورا والعرضي ان كان من مقابلة المضيء لذاته فأول والاثنان أو ثالث . والظلمة عدم ملكة له ومجوليتها لا توجب كونها كيفية موجودة كيف ولو كان لكان حائلا للجالس في الغار من أبصار الخارج كالعكس لعدم الفارق*والذاتي من المتفرق كما للشمس يسمى شعاعا والعرضي كما للمرأة بريقا . وأقد يتوهم ان الضوء أجسام صغار تفصل من المضيء وتتصل بالمستضيء بناء على ان حدوثه من مضيء عال أو متحرك أو متوسط بينه وبين المستضيء يوهم حركته انحدارا واتباعا وانعكاسا وعدم رؤية اللون في الظلمة قيل لكون الضوء شرطا لوجوده ^(١) والحق انه شرط لرؤيته . وأما المسموعات

(١) قوله قيل لكونه شرطا لوجوده أقول ومن الناس من ذهب الى أن الضوء ليس مغايرا للون بل هو ظهورا للون قيل وليس لهذين المذهبين متمسك يعتد به بل ربما يستدل على بطلانها بوجود الضوء

فالأصوات . وسببه القريب تموج الهواء المعلول للقرع أو
القلع ويدل على وجوده خارج الصماخ وعلى تعلق الاحساس
به هناك ادراك جهته ولو من جانب المخالف والتميز بين
قريبه وبعيده وعلى كونه ادراكه بوصول الهواء انه يميل مع
الرياح وانه ينفرد بسماعه من ينفرد بذلك واذا رجع بمصادمة
جسم املس فهو الصدي واذا عرض له كيفية بها يمتاز عما
يماثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع فهو الحرف . ويتقسم
الى مصوت مقصور هي الحركات أو ممدود هي المدات
وصامت والصامت مع المقصور يسمى مقطعا مقصورا ومع
الممدود ممدودا مثل (ل) (ولا) والمؤلف منها يسمى باسم
الكلام واللفظ . وقد يخص الكلام بما يفيد واللفظ بما
يتألف من المقاطع . وقد يتوهم ان اللفظ من مقولة الكم اذ
قد يقدر جميعه بجزء منه * ورد بانه بالعرض وأصول المذوقات
الطعوم التسعة^(١) والمشمومات الروائح (الثاني) الكيفيات

بدون اللون كما في البلور بالليل وبان قبول الجسم للضوء مشروط
بوجود اللون فلو كان وجود اللون مشروطا بوجود الضوء لزم الدور
(١) قوله الطعوم التسعة أقول وذلك لان الطعم لا بد من فاعل

النفسانية وتسمى مع الرسوخ ملكة وبدونه حالاً فيها الحياة
 وهي مبدأ لقوة الحس والحركة ولا تشترب باعتدال المزاج
 ووجود البنية والروح وان كان قد تنقضى بفقدائها والموت
 زوالها وقيل كيفية تضادها . وقد يطلق على عدمها كما في
 الجماد * ومنها الادراك وهو تميز وحضور وظهور للشيء عند
 العقل بحقيقته كالنفس وصفاتها أو بصورته المنتزعة كما في
 الماديات أو الحاصلة ابتداء كما في المجردات والمعدومات وهي
 مع كونها مغايرة للهوية التي بها الاتصاف ليس حصولها في
 الذهن كحصول العرضي في المحل فلا يجب اتصاف المدرك
 بالمدرك فالكريم يتصور البخيل ولا يتصف به ويتصف
 بالكرم ولا يتصوره ومن أنكر الوجود العقلي جعل
 الادراك مجرد اضافة أو صفة ذات اضافة فاشكل عليه العلم
 بالمعدومات فلزم القول بالصورة في المعدوم بل في الكل .
 ومعناها ان للمعدوم وجودا غير متأصل وهي من حيث
 قيامها بالذهن علم ومن حيث ذاتها معلوم بخلاف الموجود
 هو الحرارة أو البرودة أو الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو
 الكثيف أو اللطيف أو المتوسطة بينهما والحاصل من ضرب الثلاثة

فان العلم مافي الذهن والمعالم مافي الخارج وأنواع^(١) الادراك
احساس وتخييل وتوهم وتعقل. وقد يقال العلم لمطلق الادراك
وللثلاثة الاخيرة وللأخير والتصديق الجازم المطابق الثابت
فيسمى الخالي عن الجزم ظنا وعن المطابقة جهلا مر كباوعن
الثبات اعتقادا واما الشك والوهم فتصور والذهول عن الصورة
الادراكية ان انتهى الى زوالها فنيان والافسهو والجهل
البيسط عدم ملكة للعلم والمركب مضاد له وقيل مماثل له
اذ لا اختلاف الابعاض الطباقي*والعلم الحادث قد يكون
بالقوة وهو الاستعداد وقد يكون بالفعل اما اجمالا بان
يلاحظ أمر بسيط وهو مبدأ للتفاصيل أو تفصيلا بان
يلاحظ التفاصيل. ويجوز انقلاب النظر ضروريا وفي عكسه
خلاف كما في تعدد العلم بتعدد المعلوم ومحل القلب الا ان
الكلام في القلب ولا كلام في توسط الآلات في الجزئيات

في الثلاثة ذلك العبد (١) قوله وانواع الادراك الخ الاحساس
هو ادراك الشيء الموجود في الخارج الحاصل عند المدرك على هيئته
مخصوصة به من الاين والوضع وغيرهما والتخييل هو ادراكه مع الهيئة
المدكوزة لكن بلا شرط حضوره والتوهم ادراك المعاني الغير المحسوسة

ومناطق التكليف القوة الحاصلة عند العلم^(١) ببعض المعلومات
الضرورية بحيث يتمكن بها من اكتساب النظريات وهي
القوة المميزة بين الأمور الحسنة والقيحة. ومنها الإرادة وهي
كسائر الوجدانيات يسهل معرفتها ويعسر تعريفها وتفارق
الشهوة في الوجود ولشدة تعلقها بالقوة الإدراكية كالشهوة
بالطبيعة قيل هي اعتقاد النفع أو ميل يعقب ذلك أو العلم بما
هو عند العالم كمال وخير والتفسير بصفة بها يرجح الفاعل
أحد مقهوريه من الفعل وتركه لا يكشف عن حقيقتها .
وزعم الأشعري أن إرادة الشيء نفس الكراهة . ومنها القدرة
وهي صفة تؤثر وفق الإرادة أو مبدأ لأفعال مختلفة والقوة

الجزئية أي المتعلقة بالجزئي كالعداوة التي يدركها الشاة من الذئب
والتعقل هو أدراك الشيء من حيث هو (١) قوله عند العلم الخ سبب
العلم بالعلوم الضرورية تكرار الاحساس بالجزئيات والتنبه لما بينهما من
المشاركات والمباينات فإن النفس إذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت
صورها في آلتها ولاحظت نسبة بعضها الي بعض استعدت لان
يفيض عليها من المبدأ الفيض صور كلية واحكام تصديقية فيما بينها
فهذه علوم ضرورية *

أعم اذ هي مبدأ للتغير في آخر من حيث هو آخر اما مع
 القصد أو بدونه وكل اما مختلفة الآثار أولاً فالاولى القوة
 الحيوانية والثانية الفلكية والثالثة النباتية والرابعة العنصرية.
 ثم القدرة الحادثة مع الفعل لاقبله لامتناع بقاء الاعراض .
 ورد بأنها تستمر بتجدد الامثال كالعلم وغيره مما هو قبل
 الفعل . قالوا لولم يكن القدرة الاحال الفعل لزم ايجاد الموجود
 وامتناع التكليف . ورد بما سبق ^(١) وبأنه يكفي في التكليف
 كون الفعل مما يتعلق به القدرة في الجملة كمايمان الكافر
 بخلاف خلق الجسم فعلى الاول الممنوع لا يكون قادرا
 كالزمن وكذا القدرة الواحدة لاتعلق بمقدورين . والحق
 ان القوة التي هي مبدأ الافعال المختلفة تأثيراً أو تسبباً عادياً
 توجد مع الفعل وقبله وبعده ومع جميع شرائط التأثير
 لاتكون الامعة والعجز قيل هو ضد القدرة فلا يتعلق الا
 بالموجود وقيل عدم ملكة للقطع بأن عجز المتحدن انما

(١) قوله بما سبق يعنى بان المحال هو ايجاد الموجود بوجود سابق
 على اليجاد ولا اليجاد الموجود بوجود هو عين اثر ذلك اليجاد
 وهذا الرد راجع الى اول الاعتراضين *

هو عن الاتيان بالمثل وجعله مشتركا بين المعنيين خلاف اللغة. والقدرة تضاد الخلق^(١) لما ان أفعاله بلا روية . وهل تضاد النوم فيه تردد . ومنها اللذة والألم . وقد يفهم من تفسيرهما بادراك الملائم والمنافر من حيث هما كذلك انهما نوعان من الادراك على احتمال ان يراد الاصابة والوجدان . وبعضهم على ان اللذة خروج عن الحالة الغير الطبيعية وكل اما حسي او عقلي وهو أقوى والحسي من الألم سيما للمس يسمى وجعا . ومنها الصحة والمرض فالصحة ملكة أو حالة يصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة . والمرض ملكة أو حالة مضادة لها وقيل عدم ملكة لها وقد يتسامح بجعلهما من المحسوسات * ثم اذا اعتبرتهما سلامة جميع الافعال وآفة الجميع كانت بينهما واسطة كما للاطفال والمشايخ والافلا (الثالث) الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء

(١) قوله والقدرة تضاد الخلق اقول الخلق بضم الاول والثاني ملكة اي صفة راسخة في النفس يصدر عنها الفعل بسهولة دون حاجة الى روية وتفكر ولما كانت القدرة لا تقتضي سهولة الفعل ولا تستغنى عن الروية والفكر جعلهما ضدين *

(تلميح) وقع في صفحة ٣٣ لفظ اللاجوب وصورابه اللاجوب وفي صفحة ٤٧ لفظ الكراهة وصورابه الكراهة ضده

للخط والتعير والتقيب للسطح وكالزوجة والفردية للعدد
 وكالخلقة أعنى مجموع الشكل واللون الذي بحسبه يوصف
 الشيء بالحسن والقبح وكالزاوية وهي هيئة احاطة الخطين
 بالسطح عند الملتقي وما قيل انها سطح احاط به خطان يلتقيان
 عند نقطة ففيه تسامح (الرابع) الكيفيات الاستعدادية
 وهي استعداد شديد على ان يفعل ويسمى ضعفا كالمراضية
 أولا يفعل ويسمى قوة كالمصحاحية *

﴿ فصل في الاين ﴾

وهو الكون في الحيز فان اعتبر حصول جوهر
 باعتبار جوهر فاما ان يمكن تحلل ثالث بينهما فافتراق والا
 فاجتماع وان لم يعتبر فان كان مسبوقا بحصوله في ذلك الحيز
 فسكون اوفي آخر فحركة^(١) فالحصول في آن الحدوث خارج

(١) قوله اوفي آخر فحركة اي او كان مسبوقا به في حيز آخر
 فحركة فيكون السكون حصولا ثانيا في حيز اول والحركة حصولا
 اوليا في حيز ثان لكن اولية الحيز في السكون لا تلزم ان تكون
 تحقيقا بل قد تكون تقديرا كما في الساكن الذي لا يتحرك اصلا ولا
 يحصل في حيز ثان وكذا اولية الحصول في الحركة قد تكون تقديرا

وقيل بل سكون . والحق ان حقيقة الكون في الكل
واحدة وانما التمايز بالحشيات حتى ان الواحد بالشخص ربما
يكون اقترافا واجتماعا وحركة وسكونا باعتبارات مختلفة
والقول بتضاد الاكوان معناه امتناع الاجتماع عند تجزئها
في الوجود والحركة قد يراد بها ما هو المحقق منها وهو
الحصول بعد الحصول في حيز آخر ويراد بها ما هو الموهوم
وهو الحصولات المتعاقبة على الاستمرار دون الاستقرار
والسكون ان لم يشترط باللبث فالحركة سكون أو سكنات
وهل هو الحصول الثاني أو مجموع الحصولين فيه فيه تردد
والحق ان الباطن من أجزاء المتحرك متحرك والواقف
عند هبوب الرياح وعند جريان الماء عليه ساكن ومبني
التردد على التردد في حقيقة الحيز^(١) وقول الفلاسفة الحركة

لجواز انه ينعدم المتحرك في انقطاع الحركة فلا يتحقق له حصول ثان
(١) قوله وقول الفلاسفة الخ أقول لما عرّف الحكماء الحركة
بانها الخروج من القوة الى الفعل تدريجاً أو يسيراً يسيراً ورد عليهم
لزوم الدور لان معنى التدرج ان لا يكون دفعة ومعنى الحصول دفعة
ان يكون في آن هو طرف الزمان الذي هو مقدار الحركة فأجاب طائفة بان

خروج من القوة الى الفعل تدريجاً أو يسيراً أو لادفعة
 مبنى على بدهة تصور هذه المعاني والموجود منها كون
 الجسم متوسطاً بين المبدأ والمنتهى على الاستمرار واما كليته
 المقولة المتصلة الممتدة فوهمية ولا بد^(١) لها من مامن واليه وفيه
 وبه وله والزمان فالحركة في الأين ظاهرة وفي الوضع كحركة^(٢)
 الفلك وفي الكم كالنمو^(٣) والذبول والتخلخل والتكاثف

التعريف مبنى على بداهة تصور التدرج والدفعة والادفعة وعذل
 آخرون الى تعريف آخر وهو ان الحركة كمال أول للجسم بالنظر الى
 ما هو بالقوة من حيث هو بالقوة والمراد بالكمال حصول يمكن للجسم
 ولا شك ان الحركة أمر يمكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالاً
 واحتز بقيد الاولية من الوصول الى الغاية بالفعل فانه كمال ثان

(١) قوله ولا بد لها الخ أي لا يبد للحركة من أمور ستة المبدأ
 والنتهى والمتحرك أي احدى المقولات الاربع والمتحرك والمكان
 والزمان وأغنى بالمكان المحل والموضوع (٢) قوله كحركة الفلك
 فانه لا يتبدل بها مكان الفلك بل نسبة أجزائه الى أجزاء حاوية أو
 محوية (٣) قوله كالنمو هو ازدياد حجم الجسم بما ينضم اليه ويدخله
 في جميع أقطاره على نسب طبيعية قوله والذبول هو عكس النمو قوله
 والتخلخل هو ازدياد حجم الجسم من غير انضمام جسم آخر اليه قوله

وفي الكيف كتسود العنب وتسخن الماء مع الجزم بعدم
الكمون فيه أو الورود عليه وتكون بالذات كحركة السفينة
وبالعرض كحركة راكبها والمحرك ان كان خارجا فحركته
قسرية والافع القصد والشعور ارادية وبدونهما طبيعية
فيدخل فيها حركة النمو والنبض وحركة النفس من حيث
الاحتياج الى مطلقها واما من حيث امكان تغير جزئياتها
عن أوقاتا فارادية وما قيل ان الطبيعية لا تكون الا هابطة
أو صاعدة انما هو في البسائط العنصرية ووحدها النوعية
بوحدة ما فيه وما منه وما اليه والشخصية بوحدة ما سوي
المحرك والجنسية بوحدة ما فيه وتضادها بتضاد ما منه وما
اليه كالتسود والتبيض وكالصعود والهبوط وانقسامها بانقسام
الزمان وما فيه وما له ومن لوازم الحركة ^(١) كيفية متفاوتة

والتكاتف هو ضد التخلخل قوله وفي الكيف الخ الحركة في
الكيف تسمى استجالة (١) قوله ومن لوازم الحركة الخ قالوا وانما
يكون ذلك التفاوت من المعاق الداخلي او الخارجي فالأول يعاقق
الحركة القسرية كما في تحريك أحد الصخرة العظيمة الى فوق
والارادية كما في صعود الانسان الجبل والمعاق الخارجي كغلظ

تسمى باعتبار الشدة سرعة والضعف بطأ وليس هو بتخلل
السكنات لا تمتاع عدم الحركة مع خلوص المقضى لها
وعدم رفع المانع ولزوم الانفكاك في مثل حركتي طوق
الرحي وزيادة سكنات الطائر على حركاته بما لا يحصى* وأجيب
بأن الحركة بمحض خلق الله وان الانفكاك ثم الالتصاق
جائز وان الحركات لكونها وجودية متجددة متميزة عن
السكنات وان كانت اضعاف آلافا قالوا لا بد بين كل
حركتين من سكون لان آن الوصول غير آن الرجوع
فلولا زمان السكون بينهما لزم تتالي الآنين المستلزم لوجود
الجزء* وأجيب بأنه لا آن بدون الانقطاع وعورض بأنه لو
لزم لكان بلا سبب ولا في زمان معين ولوقف الجبل
المهابط بملافاة خردلة صاعدة. وأجيب بأن السبب عدم
الحركة وبأنه يقع في زمان لا ينقسم فعلا وبان الخردلة ترجع
بمصادمة هواء الجبل

*
*
*

قوام ما يتحرك فيه الشيء يعاوق الحركة الطبيعية كنزول الحجر في
الماء والقسرية والارادية كحركة السهم والانسان فيه *

* فصل *

إذا تحرك الجسم الى جهتين متقابلتين فبعده عن المبدأ بقدر الفضل والا فيسكن والسكون في الاين بقاء النسب وفي غيره بقاء النوع فهو يصاد الحركة وقيل عدم الحركة فعدم ملكة ويكون طبيعيا وقسريا وأراديا ويتضاد بتضاد ما فيه كالسكون في المكان الاعلى والاسفل *

* فصل *

الاضافة هي النسبة المنعكسة وتسمى مضافا حقيقيا والمركب منه ومن المعروض مشهوريا والنسبتان قد توافقان وقد تتخالفان والانعكاس^(١) قد يستغنى عن حرف وقد يفتقر^(٢) عروضها الى رابطة وقد يكون لصفة في الطرفين

(١) قوله والانعكاس الخ أي تعقل كل بالقياس الى الآخر قبده استغنى عن حرف النسبة كما في الكبير والصغير وقد يفتقر اليه كقولك العبد عبد للمولى والمولى مولى للعبد (٢) قوله وقد يفتقر عروضها الخ أي وقد يفتقر عروض النسبة الى رابطة كذى الجناح للطير فان الجناح اسم لاحد المتضايقين وليس للآخر الذي هو الطير اسم دال على الاضافة هذه فقيل في الدلالة ذى الجناح *

أو في أحدهما وتعرض لكل موجود ويتكافأ الطرفان في التحصيل والاطلاق والوجود والعدم ذهنًا وخارجًا قوة وفعلاً* والجمهور على أنه أمر اعتباري والاتسلسل لأن الحلول إضافة لها حلول ولزم لاتناهي أوصاف كل عدد بحسب ماله من الإضافة إلى ماعده. ويجب بأن سلب الكل لا يقتضى السلب الكلي والتمسك في وجودها بأنها تقطع بفوقية السماء وتحتية الأرض وأبوّة زيد وبنوّة عمرو وإن لم يوجد اعتبار العقل ضعيف* ثم أنها في جنسيتها ونوعيتها وشخصيتها وتضادّها تابعة للمعروضات. والمثي هي النسبة إلى الزمان أو الآن* والوضع هو كون الجسم بحيث يكون لأجزائه نسبة فيما بينها أو إلى الأمور الخارجة عنها والملك هو نسبة الجسم إلى حاصر له أو لبعضه وينتقل بانتقاله* وإن يفعل هو تأثير شيء في شيء ما دام سالكا* وإن يفعل هو التأثر عن الغير كذلك وأما الحاصل بعد الاستقرار فيكون كيفاً أو وضعاً أو غير ذلك*

— الباب الرابع في الجواهر —

الجوهر ان انقسم بجسم والاجوهر فرد* وقالوا الجواهر

ان كان قابلا للابعاد لجسم والا فاما جزء له بالفعل فصورة
أو بالقوة فمادة واما خارج يتعلق به فنفس والا فعقل *

* فصل *

فالجسم عندنا الجوهر القابل ^(١) للانقسام فيتناول
المؤلف من جزأين فصاعدا * وعند المعترلة ماله عرض وعمق
وطول فيخرج ما يكون تركيب أجزائه على سمت أو سمتين
فقط وما يكون عددها أقل من أدنى ما يتركب منه الجسم
أعني ثمانية أو ستة أو أربعة * وعند الفلاسفة هو الجوهر
الذي يمكن أن يفرض فيه الأبعاد الثلاثة المتقاطعة على زوايا
قوائم ولهم تردد في ان هذا حدّ أو رسم * ثم انقسامات الجسم
البسيط حاصلة بالفعل عندنا خلافا للفلاسفة وجمهورهم على
انه مركب من مادة بها الانقسام وصورة عليها تتبدل
الامتدادات الفرضية وبعضهم على انه بسيط في نفسه كما هو
عند الحس . لنا ان القابل للقسم لو كان واحدا لكانت

(١) قوله القابل للانقسام أى مطلقا من غير تقييد بالجهات

الثلاثة ولذا قال فيتناول الخ *

الوحدة منقسمة والتفريق اعدا ما له ولما كان الجبل أعظم من الخردلة لكونهما غير متناهي الاجزاء ولما تناهى امتداد الجسم الحاصل ولما وجد الزمان اذ لا يوجد منه غير الحاضر اللامنقسم المنطبق على الحركة المنطبقة على المسافة وأيضا^(١) النقطة طرف الخط وبها تماس الكرة لسطح مستو وبقيام الخط على الخط فتوجد ومحلها غير منقسم. ثم ان الاجزاء متناهية والا لم تقع بين الطرفين ولم يصل المتحرك الى الغاية ولا السريع الى البطيء وللنافى (وجوه) الاول ما منه الى جهة غير مامنه الى أخري. الثاني تلاقى الجزأين اما بالاسر فلا حجم والا انقسم. الثالث اذا فرض ثلاثة فالوسط ان متع

(١) قوله وأيضا النقطة طرف الخط حاصل الاستدلال بهذا الدليل ان النقطة أمر موجود وهي اما جوهر فيثبت الجزء أو عرض فلا ينقسم محلها لعدم قبورها القسمة فيثبت الجزء أيضا اما كونها أمرا موجودا فلثلاث امارات الاولى انها طرف الخط الموجود وطرف الموجود موجود * الثانية ان بها تماس الكرة لسطح مستو والتماس لعدم الصرف محال * الثالثة ان بها قيام الخط على الخط وسبب ذلك القيام لا يكون عديما بحتا *

الطرفين عن التلاقي انقسم والا فلا حجم . الرابع اذا وقع
جزء على ملتي جزأين انقسمت الثلاثة . الخامس يلزم
التفكيك في كل جسم قطع البعض منه جزءاً أو أكثر
كطوق حجر الرحي وشعبتي فرجاردى ثلاث شعب وعقب
الانسان مع سائر أطرافه حين يدور على نفسه والمعرض
مستظهر من الجانبين * قالوا اذا لم يكن اتصال الجسم باجماع
الاجزاء وانفصاله باقتراقها فله هوية امتدادية لا تنتفي بتبديل
المقادير وهو الجوهر الذي شأنه الاتصال وفرض الابعاد فيه
وتسمي صورة وهي لا تبقى بعينها مع الانفصال بل تزول الى
هويتين اتصاليتين فلا بد من أمر قابل للاتصال والانفصال
باق في الحالتين وهو المسمى بالهولي . والآخرون على ان
الأمر القابل للاتصال والانفصال هو الجسم نفسه وما يطرأ
عليه من الاتصال والانفصال اعراض وما يتوهم من الامتداد
الباقى هو نفس المقدار المستحفظ بتعاقب الخصوصيات

* فصل *

اختلف القائلون بالجزء في انه هل يقبل الحياة وتوابعها
وهل يمكن وقوع جزء على مفصل الجزأين وهل يمكن جعل

الخط المؤلف من الاجزاء دائرة وهل له شكل. فاختلف
المثبتون فقبل شكله يشبه الكرة وقيل المثلث وقيل المربع
واتفقوا على انه لاحظ له من الطول والعرض والعمق وان
طبيعة الاجزاء واحدة فاختلف الاجسام انما هو بالاعراض
المختلفة بلإرادة القادر المختار وقيل باختلاف الاشكال . واعلم
ان في اثبات الجزء سد طريق كثير من أصول الفلاسفة
وسهولة الامر في كثير من القواعد الدينية .

﴿ فصل ﴾

زعمت الفلاسفة أن الاجسام أنواع مختلفة باختلاف
الصور النوعية التي بها اختلاف الآثار ^(١) والمتكلمون على
أنها متماثلة لاختلفت الا بالعوارض المستندة الى القادر المختار
لتمائل الجواهر الفردة فيجوز على كل مايجوز على الاخر ثم
أنها باقية بحكم الضرورة وفانية بدلالة النص ولا يخلو كل عن

(١) قوله التي بها اختلاف الآثار هذا اشارة الى ما استدل به الحكماء
على التنوع قالوا الاجسام مختلفة في النوازم لقبول بعضها الانفكاك
بسهولة وبعضها الانفكاك بعسر وبعضها غير قابل له أصلا فلا بد
من أمور جوهرية مختلفة تستند اليها تلك النوازم المختلفة *

شكل لتناهيه ولا عن حيز بحكم الضرورة ويمتنع خلوه عن
العوارض وضدها كالحركة والسكون وكالاتجماع والافتراق
واستدل على تناهيها (بوجوه) الاول انه لو وجد بعد غير
متناه لا يمكن بالضرورة ان يتحرك اليه كرة فيميل قطرها
الموازي له الي المسامته ويلزم تعين نقطة لاوليتها لحدوثها
لكن كل نقطة تفرض فالمسامته مع فوقها قبل المسامته
معها. الثاني يفرض من نقطة خطان كساقى المثلث يكون
بعد ما بينهما بقدر امتدادهما فيلزم من عدم تناهيهما عدم
تناهي ما بينهما. الثالث تنقص من النعد الغير المنتهي ذراعا
ثم نطبق فاما أن يقع بازاء كل ذراع من التام ذراع من
الناقص فيتساويان أو لا فينقطعان فان قيل ما يلي الجنوب
غير ما يلي الشمال فلا يكون عدما محضا وأيضا الواقف على
طرف العالم ان أمكنه مد اليد فثمة بعد أو لا فثمة مانع قلنا
الاول وهم محض وعدم امكان مد اليد لعدم الشرط ثم طرف
الامتداد من حيث كونه منتهي الاشارة ومقصد المتحرك
بالحصول فيه جهة وباعتبار ما للانسان من الرأس والقدم
والظهر والبطن واليدين تنحصر الجهات في ست ولا حصر

لها في الحقيقة والطبيعي الذي لا يتبدل العلو والسفل والاجسام
 محدثة بذواتها وصفاتها. وجهور الفلاسفة على أن الفلكيات
 قديمة سوى الجزئي^(١) من الاوضاع والحركات وان
 المنصريات قديمة بموادها وصورها الجسمية نوعا والتنوعية
 جنسا وبعضهم على ان هناك مادة قديمة هي العناصر والارض
 أو الماء أو الهواء أو النار والبواقي بتلطيف أو تكثيف والسماء
 من دخان يرتفع منها أو جوهر غيرها أو اجسام صفار
 صلبة كرية أو مختلفة الاشكال أو نور وظلمة أو وحدات
 تميزت فصارت نقاط ثم خطوط ثم سطوحا ثم جساما لنا
 (وجوه) الاول ان الجسم لا يخلو عن العرض الممتنع البقاء
 وخصوص الحركة والسكون لان كونه في الحيزان لم يسبقه
 كون في غير ذلك الحيز فسكون والا فحركة وكل منهما
 في معرض الزوال المناق للقدم فالحركة ظاهرة. وأما السكون
 فلأن كل جسم قابل للحركة بالاتفاق وبدلالة التماثل ابتداء

(١) قوله سوى الجزئي الخ لان كل حركة شخصية مسبوقه
 باخري لا الي نهاية وكذا كل وضع معين واما مطلق الحركة والوضع
 فقدم لوجود الفلك الملازم للحركة أزلا وأبدا *

وانتهاء . فان قيل لعل لها حركات لا بداية لها ويدوم الكلي
بتعاقب جزئياتها الحادثة . قلنا يبطله برهان التطبيق والتكافؤ
وانه لا وجود للكلي الا في ضمن الجزئي . والثاني ان الجسم
محل للحوادث ولا شيء من القديم كذلك لما سيأتي . والثالث
ان الجسم أثر المختار لما سيأتي من اختيار الواجب . قالوا ان
وجد في الازل جميع ما لا بد منه للعالم لزم وجوده وان توقف
على حادث ينقل الكلام اليه فيتسلسل . قلنا لعل من جملة
ما لا بد منه الارادة التي شأنها الترجيح والتخصيص أي وقت
شاء الفاعل وأما حديث قدم المادة . والزمان لاقتضاء حدوثهما
تسلسل المواد والازمنة فضعيف .

﴿ فصل ﴾

قالت الحكماء الجسم ان تألف من أجسام مختلفة
الطبائع فركب . والافسيط والبسيط اما فلكي أو عنصري
والركب أما ممتزج أو غيره فمن البسيط الفلكي ما هو فوق
الكل ويسمى محدد الجهات وينوه بانه لا بد لتحديد
الجهات الحقيقية كالعلو والسفل من جسم واحد كرى
محيط بالكل يتحدد بمحيطه القريب وبمركزه البعيد

اما الجسمية ^(١) فلو جوب كونه ذا وضع واما الوحدة فلانه
 لو تعدد فان أحاط البعض بالبعض تعين المحيط والاتحد
 القريب فقط على أن كون كل منهما في جهة من الآخري يقتضي
 تقدم محدد كرى وأما الكرية فلأن غير الكرى لا يتحدد
 به البعيد ولان تركبه وزواله عن الاستدارة يقتضي كون
 الجهة قبله لان ذلك بالحركة المستقيمة وأما الاحاطة فلأن غير
 المحيط لا يحدد سوى القريب ولا بد من الاحاطة بالكل لان
 المحاط قد يمتد الاشارة منه الى الغير فلا يكون هو المنتهى. وزعموا
 ان المحدد تاسع الافلاك التي قام الدليل عليها وانه يتحرك من
 المشرق الى المغرب على منطقة تسمى معدّل النهار وقطبين
 تسميان قطبي العالم وتحتة فلك الثوابت. ثم زحل. ثم
 المشتري. ثم المريخ. ثم الشمس. ثم الزهرة. ثم عطارد. ثم

(١) قوله أما الجسمية أي أما كون المحدد جسما ولا بد فلو جوب
 كونه ذا وضع وانما وجب ذلك لان المراد بالمحدد ما يتعين به وضع الجهة
 وظاهر أن مالا وضع له لا يتعين به وضع فلا محالة لا يكون معدوما
 ولا مجردا بل يكون موجودا ماديا فيكون جسما أو جسمانيا والمراد
 بالوضع كون الشيء بحيث يمكن أن يشار اليه بالاشارة الجسمية *

ثم القمر ومنطقة حركة الثامن تسمى منطقة البروج وتقاطع
منطقة العالم على نقطتين تسميان تقطبي الاعتدالين الربيعي
والخريفي وما بينهما الانقلابين الصيفي والشتوي * وينقسم
الفلك بتوهم ست دوائر متقاطعة على قطبي البروج اثني عشر
قسماً يسمى كلا منها برجاً وتفاصيل ذلك في علم الهيئة وعندنا
الخلاء ممكن والحركة مستندة الى الفاعل المختار والحركات
المستقيمة التي بها الخرق والالتئام جائزة على الفلك والكواكب
سابعة في الافلاك على الوجه الذي يعلمه الله . قالوا وتحت
فلك القمر عنصر النار مماسة له حارة يابسة شفاقة ثم الهواء
حار رطب شفاف ثم الماء بارد رطب شفاف ثم الارض بارد
يابس وينقلب كل الى ما يجاوره وهو الكون والفساد^(١) ومن
العناية الالهية انكشاف البعض من الارض معاشاً للحيوان
وللنار طبقة واحدة ولكل من البواقي طبقات والبخار
المتصاعد قد يبلغ الطبقة الزمهريرية من الهواء فيتكاثف

(١) قوله وهو الكون والفساد أي الانقلاب المذكور هو
الكون أي لصورة جديدة والفساد لصورة سابقة قالوا فان هيولى
العناصر واحدة مشتركة قابلة لصورها النوعية حسب الاستعدادات
الحاصلة بالاسباب الخارجية *

سحابا وينزل مطرا أو ثلجا أو بردا وقد لا يبلغها فيصير ضبابا
أو ينزل صقيعا أو طلا وقد يتصاعد مع البخار دخان
فيحتبس في السحاب فيحصل من تمزيقه ومصاصته صوت
هو الرعد و نار لطيفة هي البرق أو كشيفة هي الصاعقة
وقد تتكاثف الأبخرة المتصاعدة بالبرد فتزل بتموج الهواء
وهي الريح الباردة وما فيها من الأحوال والأحوال يشهد بانها
ليست إلا من عند مرسل الرياح والطين اللزج الكثير اذا
انعدت بحجر عظيم تكون حجرا واذا انحفر أجزاءه بأسباب
تكونت الجبال ولقطة تسخنها بالنعكاس الشعاع تبقى عليها
الثلوج والانداء فتكون المعادن والسحب والعيون واذا
انشقت الأرض بأبخرة وأبخرة محتقنة فيها حدثت الزلازل
وقد يكون معها نيران محرقة وأصوات هائلة وربما ينقلب
البخار فيها ماء فتنشق عيوننا جارية أو راكدة وربما يفتقر
إلى كشف عنه وهي الآبار والقنوات *

* فصل *

اذا اجتمعت العناصر المصغرة ^(١) الأجزاء فتفاعلت

(١) قوله المصغرة الأجزاء اشترط صغر الأجزاء جدا لان

بقواها فانكسرت سورة كل من الكيفيات حدثت
 كيفية متوسطة متشابهة^(١) في الكل تسمى بالمزاج فان كان
 من قوى متساوية المقادير معتدل والانخارج اما بكيفية
 أو بكيفيتين غير متضادتين فينحصر في ثمانية وقد يقال
 المعتدل لما يتوفر فيه على الممتزج القسط الذي ينبغي له من
 الكميات والكيفيات نوعاً أو صنفاً أو شخصاً أو عضواً
 كل بحسب الخارج أو الداخل وأعدل البقاع بحسب
 أوضاع العلويات هو الاقليم الرابع عند الاكثرين والممتزج
 ان تحقق فيه مبدأ التغذية والتنمية فاما مع تحقق مبدأ
 الحس والحركة فهو الحيوان أولاً فهو النبات والافالمعدني
 وهو اما ذائب مع الانطراق كالأجساد^(٢) السبعة أو مع

الامتزاج انما يكون بطريق الماسة وهي تتكثر بتكثر السطوح
 الحاصل بتكثر الاجزاء الحاصل بتصغرها فكما كان تصغر الاجزاء
 أشد كان المزاج أتم (١) قوله متشابهة بان يكون الحاصل في كل جزء
 من أجزاء الممتزج ممثلاً للحاصل في الجزء الآخر بحيث يكون مساوياً
 له في الماهية (٢) قوله كالأجساد السبعة هي الذهب والفضة
 والرصاص والاسرب والحديد والنحاس والخارصيني*

الاشتعال كالكبريت أو بدونهما كالزجاج واما غير ذائب
لفرط الرطوبة كالزئبق أو اليوسفة كالياقوت ويشارك النبات
الحيوان في الاحتياج الى قوي طبيعية منها الغازية التي تحيل
الغذاء الى مشاكلة المغتدى وتخدمها الجاذبة ^(١) والماسكة
والهاضمة والدافعة * وأولى مراتب الهضم في المعدة وابتداؤه
في الفم ثم في الكبد ثم في العروق ثم في الأعضاء * ومنها
النامية التي تدخل الغذاء في أجزاء الجسم فيزيد في اقطاره
بنسبة طبيعية * ومنها المولدة التي تحصل من الغذاء ما يصلح
مبدأ لشخص آخر وتفصله الي أجزاء مختلفة وتقيده الهيات
اللائقة به وقد يستند هذا الى أخرى تسمى مصورة ثم
اضطربوا في ان تعدد هذه القوي بالذات أو الحيثيات وفي
ان الجامع للاجزاء والحافظ لها والمدبر لها الى أن يتم الشخص
ماذا وتحيروا في كيفية صدور الأفعال المتقنة والصور

(١) قوله وتخدمها الخ فالجاذبة تجذب المحتاج اليه من الغذاء
والماسكة تمسكه ريثما يتم فعل الهاضمة فيه والهاضمة تعد الغذاء لان
يصير جزءاً بالفعل والدافعة تدفع الفضل الغير الملائم لكل عضو عنه
ولولا دفعها اياه لم يخل شيء من الاعضاء عن اخلاط تفسده *

العجيبة والاشكال الغريبة التي تشاهد في أنواع النبات عن
 القوى الطبيعية والتجوأ آخرا الى الخالق القدير * ويختص
 الحيوان بقوي نفسانية مدركة ومحركة فالدركة الحواس
 الظاهرة والباطنة فمن الظاهرة اللمس وهي قوة سارية في
 البدن به يدرك الحرارة والبرودة ومنها الذوق وهي قوة منبثة
 في العصب المفروش على جرم اللسان به يدرك الطعوم * ومنها
 الشم وهو قوة في زائدتى مقدم الدماغ بها يدرك الروائح
 بوصول الهواء لا بانفصال الاجزاء * ومنها السمع وهي قوة
 مودعة في عصب باطن الصماخ يدرك بها الاصوات بوصول
 الهواء . ومنها البصر وهي قوة مودعة في ملتقى العصبتين
 المجوفتين المفترقتين الى العينين يدرك بها الألوان والأضواء
 اما بالانطباع أو بخروج الشعاع ولكل امارات فلال اول ان
 نور العين مرئى وانطباع الشبح في القابل المقابل ضروري وان
 سائر الحواس يأتيها المحسوس وان صورة الشمس قد تبقى
 زمانا في عين من اطال النظر اليها ثم أعرض ولالثانى ان الرؤية
 تتفاوت بتفاوت الشعاع وانه يشاهد في الظلمة انفصال النور
 من العين وعند تغميض العين على السراج خطوط شعاعية

وعندنا الرؤية بمحض خلق الله وما يقال انه يشترط في
الابصار بعد سلامة الحاسة والقصد وحضور المبصر كونه
كشيفا مضيئا مقابلا أو في حكمه بلا حجاب ولا افراط
قرب ولا بعد ولا صغر ولا غلط ممنوع وكذا دعوى لزومها
عند تلك الشرائط . ومن الباطنة الحس المشترك وهي القوة
التي يجتمع فيها صور المحسوسات بالتأدي اليها من طرق
الحواس بدليل الحكم بالبعض على البعض ومشاهدة النائم
والمريض ما ليس في الخارج ومشاهدة القطرة النازلة خطيا
مستقيما والشعلة الجواله دائرة* والخيال وهي التي تحفظ صور
المحسوسات بدليل انها تزول عن الحس المشترك لا بالكلية
كما في النسيان بل مع سهولة الاستحضار. والوهم وهي القوة
التي بها ادراك المعاني الجزئية* والحافظة لاحكام الوهم* والمتصرفه
تصرف في الصور والمعاني وتسمى باعتبار استعمال العقل
اياها مفكرة والوهم خياله* والمحل للحس المشترك مقدم البطن
الاول من الدماغ والخيال مؤخره والمخيلة البطن الأوسط
والوهم مقدم البطن الاخير والحافظة مؤخره بدليل
الاختلال باختلال المحال* والحركة منها شوقية تبعت على

جلب المنافع أو دفع المضار وتسمى الأولى شهوية والثانية
غضبية* ومنها فاعلية بتمديد الاعصاب الى جهة مبدئها كما في
القبض أو الى خلاف جهته كما في البسط *

﴿ مقالة في المجردات وفيها بحثان ﴾

الأول في النفس وقسموها الى فلكية وانسانية وقد
تطلق على مبدأ آثار النبات أو الحيوان وتسمى نباتية أو
حيوانية . والمعتمد من رأي المتكلمين ان النفس الانسانية
جسم لطيف سار في البدن لا يتبدل ولا يتحلل أو الاجزاء
الاصلية التي لا تقوم الحياة باقل منها ومن رأى الفلاسفة
وبعض المتكلمين انها جوهر مجرد متصرف في البدن لناوجوه
(أحدها) انا نحكم على الجزئى ومدرك الجزئى منا هو الجسم
ليس الا . والثانى ان المشار اليه بانا وهو معنى النفس يتصف
بأوصاف الجسم . والثالث ان نسبة المجرد الى الإبدان على
السواء فيجوز ان ينتقل فلا يقطع بان زيدا الآن هو الذى
كان * الرابع ظواهر النصوص احتجوا بوجوه (أحدها)
انها بتعقلها تكون محلا لما ليس بمادى ولا ذى وضع ومقدار

ولا قابل للانقسام . والثاني انها تدرك ذاتها وآلاتها
 وادراكاتها ولا تضعف بكثرة الافعال ولا يضعف الاعضاء
 ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك . الثالث ان القوة العاقلة
 لو كانت في جسم فان كفي في تعقله حضوره لم ينقطع تعقله والا
 لم يحصل لامتناع تعدد الصورة لشيء واحد* ثم النفوس متماثلة
 لوحدة حدها وقيل متخالفة لاختلاف لوازمها* واتفقوا على
 أبديتها . وقد يستدل بذلك على قدمها وكذا باستغنائها
 عن المحل . وقد يستدل على حدوثها بأنه يلزم تعطلها قبل
 البدن بخلاف ما بعد المفارقة فانها في شغل شاغل^(١) وبانها لو
 اتحدت امتنع تعددها ولو تعددت قمايزها بالماهية أولوازمها
 يناق التماثل وبما يحل فيها كالشعور بهويتها يستلزم الدور
 وبالعوارض المادية بان يكون قبل كل بدن بدن يستلزم

(١) قوله وبانها الخ اعترض على هذا الاستدلال بوجهين أحدهما
 انما لا نسلم كون كل فرد من أفراد النفس نوعا منحصرا في شخص
 باطلا اذ لم تقم حجة على ذلك والثاني ان اثبات حدث النفس بهذا
 الدليل يوجب الدور لا بتناثه على بطلان التناسخ مع ان العمدة الوثيق
 في ابطاله مبنية على حدوث النفس *

التناسخ وقدم الجسم ثم هي مع الابدان على التساوى فلو
تعلقت قبل ذلك ببدن آخر لتدكرت بعض أحواله
ولا جمعت نفسان لان تمام المزاج يقتضي حدوث النفس
لعموم الفيض وعلى غاية التناسخية انه لا تعطل في الوجود
وان شأن النفوس الاستكمال وما ثبت بالشرع من المسخ
والحشر ليس من المتنازع . وما يقال من ان النفوس الكاملة
تتصل بعالم العقول والمتوسطة تتعلق باجرام سماوية وأشباح
مثالية والناقصة بابدان حيوانات تناسبها فيما اكتسبت من
الاخلاق وتمكنت من الهيئات متدرجة في ذلك الى ان
تتخلص من الظلمات مجرد حكاية . والثابت بالشرع بقاؤها
ووافقت الحكماء بناء على استنادها الى القديم استقلالاً أو
بشرط حادث في الحدوث دون البقاء وان قوة الفناء بمعنى
امكانه الاستعدادي تفتقر الى محل *

* فصل *

مدرك الجزئيات عندنا النفس لانها الحاكمة بها وعليها
ولها السمع والابصار . وعند الفلاسفة الحواس للقطع بان

الابصار للبصرة وان آفة آفة له وما يمنع ارتسامه في
 المجرد كثير اما تخيل * والقول بانها لا تدرك الجزئيات بالذات
 بل بالآلات يرفع النزاع الا انه يقتضى ان لا يبقى ادراك
 الجزئيات عند فقد الآلات والشريعة بخلافه *

* فصل *

قوة النفس باعتبار تأثرها من المبدأ للاستكمال تسمى
 عقلا نظريا ومراتبه أربع * العقل الهولاني الذي شأنه
 الاستعداد المحض والعقل بالملكة الذي له استعداد النظريات
 بحصول الضروريات والعقل بالفعل الذي له التمكن في
 استحضار النظريات من غير افتقار الى كسب جديد والعقل
 المستفاد الذي هو حضور النظريات عند المشاهدة وباعتبار
 تأثيرها في البدن للتكميل يسمى عقلا عمليا وهي قوة
 الاستنباط والتصرف لانتظام أمر المعاش والمعاد * ويتفرع
 على الاول الحكمة النظرية المفسرة بمعرفة الاشياء كما هي
 بقدر الطاقة البشرية * والثاني الحكمة العملية المفسرة بالقيام
 بالأمر على ما ينبغي كذلك . ومن ههنا يقال أن الفقه

اسم للعلم والعمل جميعا وقد يقال العملية لمعرفة ما يتعلق
 باختيارنا وان تعلقنا باصلاح شخص فتهذيب الاخلاق أو
 أهل المنزل فتدبير المنزل أو أهل المدينة فسياسة المدن
 وأصول الاخلاق الفاضلة اعتدال القوة الشهوية وهي العفة
 والغضبية وهي الشجاعة والنطقية وهي الحكمة ومجموعها
 العدالة ولكل منها طرفا افراط وتفریط هما رذيلة فللعفة
 الخمود والفجور وللشجاعة التهور والجبن وللحكمة
 الجربرة والغباوة *

* البحث الثاني في العقل *

احتجوا على وجوده بان أول المخلوقات لا يجوز أن
 يكون جسما لتركبه ولا هيولي أو صورة للزوم فاعلية احداها
 للآخرى ولا عرضا لاقتقاره الى غير فاعله ولا نفسا لانها لا تستقل
 بايجاد ما بعدها وبان علة أول الاجسام لا بد ان تشمل على
 كثرة لثلاث تعدد أثر الواحد وان يستغنى في ذاته وفعله عن
 الجسمية لثلاثي فضي الى تقدم الشيء على نفسه وبان دوام حركات
 الافلاك ليس الا لنيل شبهة دائم غير مستقر بمعقول كامل
 بالفعل لا تتناهي كمالاته والا يلزم الانقطاع أو طلب المحال

وليس هو الواجب والالم تختلف الحركات فتعين العقل .
والعقول جواهر مجردة عن المواد في ذاتها وجميع أفعالها
وزعموا أنها لا تكون أقل من عشرة والعاشر هو المدبر
لعالم العناصر وانها أزلية منحصرة انواعها في أشخاصها جامعة
لكمالاتها عاقلة لذواتها ولسائر المجردات وجميع الكليات
وانها^(١) مباد لكالات النفوس والاجسام ويصدر عن الاول
باعتبار وجوده عقل وبعبار وجوده بالغير نفس وبعبار امكانه
جسم وزعموا ان الملائكة هم العقول المجردة والنفوس الفلكية
وان الجن أرواح مجردة لها تصرف في الاجسام العنصرية
والشياطين هي القوى المتخيلة وان لكل فلك روحا كليا
ينشعب منه أرواح كثيرة. والمدبر لامر العرش يسمى بالنفس
الكلية ولكل من أنواع الكائنات روحا يدبر أمره يسمى
بالطباع التام. وعند الملائكة اجسام لطيفة تتشكل بأشكال
مختلفة شأنهم الخير والطاعة والقدرة على الاعمال الشاقة

(١) قوله وانها مباد لكالات النفوس الخ فان الأخير من
العقول وهو المسمى بالعقل الفعال يعطى النفوس البشرية كمالاتها
وتعطى الصور للاجسام على حسب القابلية *

والجن كذلك الا ان منهم المطيع والعاصي والشياطين
 شأنهم الشر والاعواء ولا يمتنع ظهور الكل على بعض
 الابصار وفي بعض الاحوال وما على كل كلام في كل باب
 أعرضنا عنه مخافة الاطئاب والله الهادي الى طريق الصواب

﴿ الباب الخامس في الالبيات . وفيه فصول ﴾

(الفصل الاول) في الذات لا بد للمكنات من واجب
 وللمحدثات من قديم دفعا للدور والتسلسل . وقد شاع في
 الكتاب الالهي الارشاد الى الاستدلال بالآفاق والانفس
 بذواتها وصفاتها لامكانها وحدوثها لانه الظاهر في نظر
 الكل النافع للجمهور والاستكثار فيه ربما يفضي الى اليقين
 والتأمل فيه الى ان الصانع لمثل هذا لا يكون الاغنيا مطلقا
 موصوفا بصفات الكمال منزها عن الزوال ثم الحق ان
 ذات الواجب مخالف لسائر الذوات لثلا يلزم وجوب الممكن
 أو امكان الواجب وان كونه أزليا أبديا غنى عن البيان .

﴿ فصل في التنزيهات ﴾

الواجب لذاته لاجزاء له والا لا يمكن ولا تمدد لافراده

لان مابه الامتياز اما نفس الماهية الواجبة أوجزؤها أو لازمها
 فلا تعدد أو منفصل فلا وجوب ولان وقوع ما قصده
 الوجبان اما بهما معا فلا استقلال أو بكل منهما فتوارد
 العتلين على معلول واحد أو بأحدهما فيترجح بلا مرجح
 ولان أحدهما ان لم يتمكن من ضدهما قصده الآخر عجز
 وان تمكن فان وقعا معا لزم اجتماع الضدين والالزم عجزهما
 أو عجز أحدهما مع لزوم ارتفاع مثل الحركة والسكون
 والترجيح بلا مرجح ولانهما ان اتفقا على كل مقدور
 فالتوارد والا فالتمانع والنصوص كثيرة (ولو كان فيهما آلهة
 الا الله لفسدتا) اشارة^(١) الى دليل التمانع . والمشركون هم

(١) قوله اشارة الى دليل التمانع قال في شرح المقاصد فان أريد
 بالفساد عدم التكون فتقريره انه لو تعدد الاله لم تتكون السماء والارض
 لان تكونهما اما بمجموع القدرتين أو بكل منهما أو بأحدهما والكل
 باطل اما الاول فلان من شأن الاله كمال القدرة واما الآخرا فلما مر
 وان أريد بالفساد الخروج عما عليه من النظام فتقريره انه لو تعدد الاله
 لكان بينهما التنازع والتعالب بحكم اللزوم العادي فلم يحصل بين أجزاء
 العالم الالتئام الذي باعتباره صار الكل بمنزلة الشخص الواحد ويختل
 انتظام الذي به بقاء الاثر *

الثنوية القائلون بالنور والظلمة والمجوس (بأهر من)
 (ويزدان) والمثبتون للولد وعبدة الأصنام والكواكب
 لاستنزاهم استحقاق العبودية الوجوب . وأما القائلون بقدم
 الصفات وبخلق الحيوان لأفعاله والشيطان للقبائح والعقول
 للنفوس وبعض الأجسام والافلاك لما في عالم العناصر
 فيبالغون في التوحيد إلا ان القول بتعدد الذوات القديمة
 الموجدة لذوات مستقلة خطب هائل . والواجب ليس بجسم
 ولا عرض للاحتياج ولا متحيز للزوم قدم الحيز بل وجوبه
 وامكان الواجب لان المتحيز محتاج الى الحيز دون العكس
 ولا جوهر لامكانه ولو اريد بالجوهر القائم بنفسه وبالجم
 الموجود فيمتنع شرعا واحتياطا . والقول بانه جسم على صورة
 انسان أو غيره وفي جهة العلو مماسا للعرش أو محاذياله
 تمسكان كل موجود جسم أو جسماني ومتحيزا وحال فيه
 ومتصل بالعالم أو منفصل عنه جهالة . والنصوص مؤولة .
 ولا يتجدد لما سبق وللزوم الانقلاب أو اجتماع الوجوب
 والامكان ولا يحل لامتناع الاحتياج والتحيز . وحكي الحلول
 والاتحاد عن النصارى في حق عيسى وعن بعض الفلاة في

حق على . ويمتنع اتصافه بحادث لانه تغير ولانه يمتنع في
الازل فيلزم الانقلاب ويوجب زوال ضده فيلزم عدم
الخلو عن الحادث . واما الاتصاف بما له تعلق حادث أو بما
يتجدد من السلوب والاضافات والاحوال فليس من المتنازع

﴿ فصل في الصفات الوجودية ﴾

الحق انها زائدة على الذات اذ لا يعقل من العالم الامن
له العلم وهكذا ولو كان علمه ذاته لما أفاد حمله ولم تتميز الصفات
ولم يفتقر الى الالبات وجاز اتصافه بما يتصف به الذات .
وقالت المعتزلة فيه استكمال بالغير وتعليل للعالمية بالعلم مع
انها واجبة له وتكثير للقدماء . قلنا الصفة لا عين ولا غير
ولو سلم فلا نسلم امتناع الاستكمال بمعنى ثبوت صفة الكمال
له والواجب بمعنى اللازم قد يعلل بما نشأ عن الذات والكفر
تعدد الذوات القديمة كما لزم النصارى . قالوا في بقاء الصفات
يلزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال . قلنا المستحيل قيام العرض
بالعرض والمعنى أعم ولو سلم فهي باقية بقاء الذات أو بقاءها
عينها . قالوا تماثل قدرته قدرة الشاهد فلا تختلف آثارها .
قلنا ممنوع فمنها القدرة لاستناد الحوادث اليه تعالى وفاقا

ولا استلزام ارتفاع ما ثبت بالايجاب ارتفاع الموجب ولا امتناع
استناد مواضع الكواكب والاقطاب واختلاف الاوضاع
والاشكال الى غير المختار . وقد يتمسك بالادلة السمعية وبان
القدرة وغيرها صفات كمال وأضدادها سمات نقص وبان
اتقان العالم وانتظامه لا يتصور الا من قادر عالم . تمسك
المخالف بان تعلق القدرة لا يكون الا المرجح فيتسلسل وبانه
اما قديم فيكون الاثر قديما أو حادث فيتسلسل وبان الاثر
انما يصدر بعد تمام الشرائط وحينئذ لا اختيار وبان اثر
المختار ان كان أولى لزم الاستكمال أولا فالعبث وبأنه لو
امتنع في الازل لزم الانقلاب أو أمكن فاستناد الازل الى
المختار وبانه اما معلوم الوجود فيجب أو العدم فيمتنع .
وأجيب بان المرجح تعلق الارادة لذاتها فلا تسلسل وبانه
يجوز تعلق الارادة في الازل بايجاده في وقته وبان الوجوب
بالاختيار عين الاختيار وبان الفعل الاولي في نفسه أو للغير
لا يكون عبثا وبان الحوادث ممكن في الازل لذاته ممتنع
لكونه اثر المختار وبانه يعلم وجوده بقدرته ثم قدرته غير
منقطعة ولا مقتصرة على بعض الممكنات لان مقتضى

للقادرية هو الذات والمصحح للمقدورية هو الامكان فالله على
 كل شيء قدير . وخالف بعض المعتزلة في القبائح والبعض في
 مقدور العبد والبعض في مثله (وبالجملّة) فالكل مستند اليه
 ابتداء عندنا وأعم من أن يكون ابتداء أو بواسطة عند غيرنا
 وبلا اختيار ابتداء أو بواسطة عند الفلاسفة . ومنها العلم
 لاستناد العالم مع أحكامه وانتظامه اليه ولكونه قادرا مختارا
 واثباته بالسمع دور بخلاف مثل القدرة والكلام . وعلمه تعالى
 لا ينقطع ولا يقتصر لمثل مامر وخالف بعضهم في العلم بذاته لعدم
 الاثنية وبالعلم للزوم لا تنهى الصفات وبغير المتناهي
 لاستحالة وجوده وبالمعدوم لأنه نفي محض . والفلاسفة في العلم
 بالجزئيات لتغيرها . ورد بان من الجزئي مالا يتغير وبان تغير
 الاضافة لا يوجب تغير المضاف كالقديم يوجد قبل الحادث ثم
 معه ثم بعده وهذا معني ما قيل ان علم البارئ بان الشيء سيوجد
 هو نفس علمه بأنه وجد (وبالجملّة) فالعلم لا يتغير بتغير المعلوم
 كما لا يتكرر بكثرته بمنزلة مرة تنكشف بها الصور وهذا
 انما يصح اذا لم يجعل العلم نفس الاضافة بل صفة ذات اضافة
 ومنها الارادة وهي صفة غير العلم بها يتخصص احد طرفي

المقدور بالوقوع وتعلقها لذاتها وقدمها لا يوجب قدم المراد
 والقول بأنها حادثة قائمة بذاته ظاهر البطلان وبأنها نفس العلم
 بالنظام الاكمل أو كون القادر غير مكره ولا ساه أو العلم
 في فعله والامر في فعل غيره أو الداعية الى الفعل بمعنى العلم
 بنفع زائد في الفعل لكل منصف وقد دل عليه النصوص
 واستلزامه الفعل بالاختيار لا يثنى في الاختيار. ومنها الحياة
 والسمع والبصر والدلالة النصوص الفاطمية واجماع الانبياء بل
 جميع العقلاء على ذلك ولان الخلو عنها نقص فثبت صفات
 ثلاثة قديمة ولا يلزم قدم المسموع والمبصر. وما يقال انها
 اعتدال المزاج وتأثر الحاسة أو مجرد العلم بالمسموعات
 وبالمبصرات ممنوع. واما الشم والذوق واللمس فلم يرد بها
 الشرع ولم يجوزها العقل لكن المذهب انه يدرك متعلقاتها
 ومنها الكلام بشهادة الانبياء مع عدم توقف دلالة المعجزة
 عليه ليدور ولان ضده في الحي نقص وهو صفة أزلية منافية
 للسكوت والآفة يدل عليها بالعبارة والكتابة. وجمهور
 الفرق على ان المعقول من الكلام هو الحسى دون النفسى
 ولم يقل بقدمه الا الحنابلة والحشوية وبطلانه ضرورى

لكونه مرتب الاجزاء ممتنع البقاء. وعند المعتزلة هو حادث في جسم ومعنى تكلم البارئ به هو خلقه فيه . لنا ان معنى المتكلم من قام به الكلام ولا يتصور اللفظي فتعين المعنى والقول بان النظم قد يكون دفعي الاجزاء كالقائم بنفس الحافظ وبالطابع وهم وأيضا كل من يأمر وينهى ويخبر يحد في نفسه معنى غير العلم والارادة يدل عليه بالعبارة والكتابة . وقد شاع عند أهل اللسان اطلاق الكلام عليه ولا نزاع في انه يقال بالاشترك أو المجاز المشهور على النظم المخصوص المسموع لا بمجرد انه دال على كلامه القديم بل لانه أنشأه برقومه في اللوح المحفوظ أو بحروفه في الملك ويخص العربي منه باسم القرآن وهو المتعارف عند العامة وفي علم الاصول واليه يرجع ما يشهد بالحدوث مثل المنزل والمقروء والمسموع والمتحدي به والعربي ونحو ذلك قالوا الاخبار بالماضي في الازل كذب والامر والنهي سفه وعبث وأجيب بانه انما يصير الكلام أحد الاقسام فيما لا يزال مع انه يكفي مخاطب معقول . والتحقيق انه طلب ممن سيوجد هذا . والمذهب انه واحد في الازل يتكثر بحسب التعلقات

اذ لم يرد السمع بالتعدد . واثبت الشيخ الاشعري البقاء صفة لان الباقي بلا بقاء كالعالم بلا علم . ورد بانه استمرار الوجود وبانه يعود الكلام في بقاء البقاء وبعض الفقهاء التكوين لانه تعالى خالق اجماعا ومدح به نفسه بكلام أزلي فيلزم ان يكون صفة أزلية وهي المعنى بقول الكل انه يكون الاشياء في أوقاتها بكلمة أزلية هي كن ولا يلزم من قدمه قدم المكون كالعلم . والحق انه معنى اضافي يعقل من تعلق المؤثر بالأثر وليس سوى تعلق القدرة والارادة والتمدح بالخالق في الازل مثل التمدح بأنه (يسبح له ما في السموات وما في الارض) أي هو بحيث له ذلك فيما لا يزال وما قيل ان التكوين هو المكون فعناه ان المفهوم من الخلق هو المخلوق وان الحاصل من التأثير هو الأثر لا غير واما سائر ما يطبق عليه من الصفات فراجعة الى الصفات المذكورة ومثل الاستواء واليد والوجه والعين مجازات وتمثيلات .

﴿ فصل في أحواله ﴾

الحق انه تعالى يصح ان يرى بمعنى حصول الحالة الادراكية الحاصلة عند النظر الى القمر من غير جهة ولا

مقابلة وأنه يحصل ذلك للمؤمنين في الجنة. أما الصحة فلأن موسى عليه السلام طلب الرؤية والله تعالى علقها على الممكن في نفسه وهو استقرار الجبل والقول بأنه إنما طلب العلم الضروري أو الرؤية لأجل القوم أو لزيادة الطمأنينة بسماع الكلام ظاهر البطلان. وقد يستدل بأن متعلق الرؤية المشترك بين الجوهر والعرض ليس إلا الوجود المشترك بينهما وبين الواجب لما صر من أن الحدوث أو الامكان عدمي مع اشتراك المعدوم فيه وجواز الرؤية عند تحقق ما يصلح متعلقا لها ضروري وصحة رؤية كل شيء موجود حتى الطغوم والروائح والعلوم تلزم من الدليل وإن استبعدت. فإن قيل الواحد النوعي قد يعلل بعلة مختلفة. قلنا الكلام في المتعلق والرؤية قد تتعلق بشيء من غير أن يدرك جوهريته أو عرضيته فضلا عن خصوصية. وأما الوقوع فلقوله تعالى (وجوه يومئذ ناظرة إلى ربها ناظرة) ولم يعهد استعمال النظر إليه إلا في الرؤية. وحمل النظر على الانتظار وإلى علي النعمة تصف وقوله تعالى (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) وقوله تعالى (الذين أحسنوا الحسنى وزيادة) ولقوله (عليه

الصلاة والسلام (انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة
 البدر) وقوله (فينظرون الى وجه الله) والمخالف يدعي اقتضاءها
 المقابلة ودوامها عند حصول الشرائط وكلاهما ممنوع^(١) والعمدة
 قوله تعالى (لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار) لظهور
 ان المعنى على عموم النسب . ورد بعد تسليم كون الادراك
 هو الرؤية أو أعم منها بأنه لا عموم في الاشخاص ولا الاوقات
 وأما قوله تعالى (لن تراني فليس للتأييد) ولا عموم الاوقات
 وأما استعظام سؤال الرؤية فلتعتنهم

﴿ خاتمة ﴾ الحق انه لا يعلم من الله تعالى الا الوجود
 والصفات والسلوب والاضافات .

(١) قوله وكلاهما ممنوع اما الأول فلانا لانسلم لزوم المقابلة لان
 الرؤية نوع من الادراك يخلقه الله تعالى متى شاء كيف شاء لمن شاء
 ولو سلم في الشاهد فلا يلزم في الغائب لاختلاف الرؤيتين اذ رؤية الله
 بلا كيف ورؤية الجسم بالكيف والمراد من الرؤية بلا كيف هو
 خلوها عن الشرائط المعتبرة في رؤية الاجسام والاعراض واما الثاني
 فلأننا لانسلم وجوب الرؤية في الغائب عند تحقق الجواز وسلامة الآلة
 لم لا يجوز ان تكون رؤيته تعالى مشروطة بزيادة قوة ادراكية
 في الباصرة يخلقها الله تعالى في الجنة وفي بعض الاوقات دون بعض

﴿ فصل في أفعاله ﴾

موجد فعل العبد هو الله وإنما للعبد الكسب وهو
 أمر اضافي يجب من العبد ولا يوجب وجود المقدور بل
 اتصاف الفاعل به وذلك كتعيين أحدا الطرفين وترجيحه
 وصرف القدرة . وعند المعتزلة الموجد هو العبد وأطلقوا
 لفظ الخالق عليه ولزمهم كون كل حيوان خالقا وقد قال الله
 تعالى (الله خالق كل شيء) . (خلق كل شيء) . (انا كل
 شيء خلقناه بقدر) (والله خلقكم وما تعملون) . (هو الله
 الخالق) (فعال لما يريد) (كل من عند الله) . (كتب في
 قلوبهم الايمان) . (انه هو أضحك وأبكى) وقد تواتر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ما يشعر بان كل كائن بقدره الله
 تعالى ومشيئته ولو كان فعل العبد بقدرته لزم اجتماع المؤثرين
 لما ثبت من شمول قدرة الله تعالى ولكان عالما بتفاصيله
 ولكان متمكنا من تركه مع ترجيح الفعل بمرجح لا يكون منه
 ويجب عنده الفعل مع ان معلوم الله تعالى هو وقوعه . وقد
 يستدل بانه لو قدر على فعله لقدر على اعادته وعلى مثله وعلى
 خلق الاجسام ولكان فعله كخلق الايمان أحسن من فعل

الباري نخلق الشيطان ولما صح سؤال الايمان ولا الشكر
 عليه . وأما المعتزلة ففهم من ادعي الضرورة لان كل أحد
 يفرق بين حركة سقوطه وصعوده ويجد تصرفاته بحسب
 دواعيه وقصوده ويقطع بان ما يطلبه أو ينهي عنه أو يتمناه
 أو يتعجب منه إنما هو فعل فاعله . والجواب ان ذلك لا يفيد
 كونه بخلق وقدرته وإيجاده بل كونه متعلق قدرته وإرادته
 واقعا على وفق قصده ودواعيه . ومنهم من احتج عقلا بأنه
 لولا استقلال البعد لبطل المدح والذم والامر والنهي والثواب
 والعقاب وفوائد الوعد والوعيد ونحو ذلك وبان من أفعال
 العبد قبائح لا يجوز أن يخلقها الحكيم كالظلم والشر وسائر
 المعاصي وبانه يوجب اتصاف الباري بما لا ينبغي كالكافر
 والظالم والآكل والقاعد وغير ذلك . ورد بان الكسب
 وتعلق القدرة والإرادة كاف والا فلا نزاع في الوجوب أو
 الامتناع بناء على ان المرجح الموجب أو المانع هو العلم الأزلي
 وبان القبيح فعل القبيح لا خلقه ألا يرى انه تعالى خلق أصل
 جميع القبائح وهو الشيطان وبان الفاعل من قام به الفعل
 لا من أوجده في محل آخر وسمعا بالآيات الواردة في اسناد

الافعال الى العباد سيما ما ينبيء عن اليجاد مثل (من عمل
 صالحا). (وما تفعلوا من خير). (فتبارك الله أحسن الخالقين)
 وفي انه لا يمنع من الايمان والطاعة ولا الجاء الى الكفر
 والمعصية (وما منع الناس أن يؤمنوا). (كيف تكفرون)
 والذالة على تعليق أفعال العباد بمشيئتهم (اعملوا ما شئتم)
 (فمن شاء فليؤمّن . والجواب ان بعضها غير متنازع وبعضها
 مؤولّ جمعا بين الادلة ومشيئته ليست الا بمشيئة الله تعالى
 (وما تشاؤون الا أن يشاء الله) والحق انه لا جبر ولا تفويض
 لكن أمر بين الامرين لان المبادئ القريبة على الاختيار
 والبعيدة الاضطرار فالانسان مضطر في صورة مختارا فعالة
 بقضاء الله تعالى وقدره بمعنى خلقه وتقديره ابتداءً أو بوسط
 موجب والرضاء انما يجب بالقضاء لا بالمقضى وعند المعتزلة
 لا يصح الا بمعنى الاعلام والتبيين أو الكتابة في اللوح أو
 الازام في الواجبات . ثم لاختلاف في ذم القدرية وسموا
 بذلك لفرط اشتغالهم بنفي القدر وما قالوا ان المثبت أولى
 بأن ينسب اليه مردود لقوله عليه السلام (القدرية مجوس
 هذه الامة) وقوله صلى الله عليه وسلم (اذا قامت القيامة

نادى مناد أين خصماء الله فيقوم القدرية) ولان من يضيف
 القدر الى نفسه أولى بالتسمية. ثم النصوص الشاهدة بان
 الكل بمشيئة الله أكثر من أن تحصى حتى صار بمنزلة
 المثل (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) كيف لا وقد ثبت
 انه خالق للكل ومريده وعالم بعدم وقوع ما لم يقع فكيف
 يريد. والمعتزلة جزموا بأنه لا يريد الصبايح بل اضدادها
 وان لم يقع فجعلوا أكثر ما يقع في ملكه خلاف مراده
 تمسكا بان ارادة القبيح قبيحة وان العقاب على ما يريد ظم
 وان الامر بما لا يراد والنهي عما يراد سفة وان الارادة
 تستلزم الامر والرضا والمحبة والكل^(١) فاسد واما الرد على
 الذين قالوا (ولو شاء الله ما أشركنا) فلقصدهم الاستهزاء
 أو يجعلهم ذلك عذرا لهم ولذلك جعلوا مكذبين لا كاذبين

(١) قوله والكل فاسد أما الاول فلا أنه لا قبيح منه تعالى غاية
 الامر انه يحفي علينا وجه حسنه واما الثاني فلان الظلم انما هو التصرف
 في ملك الغير والكل ملكه تعالى واما الثالث فلا انه ربما لا يكون غرض
 الآمر الايمان بالأمور به كالسيد اذا أمر العبد امتحاناله هل يطيعه واما
 الرابع فلان الرضا انما يلزم في القضا لا في المقضي على ما قرر في موضعه

وحكم (بانه لو شاء لهداكم أجمعين) أما قوله تعالى (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها) أى مكروه بين الناس وفي مجارى العادات *

* فصل *

الحسن والقبح بمعنى استحقاق المدح والذم والثواب والعقاب فى حكم الله تعالى بالشرع لقوله تعالى (وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا) ولانه لو كان لذات الفعل لما اختلف عنه ولان العبد لا يستقل بفعله والمدح والذم عقلا ليس الا مع الاستقلال. وقالت المعتزلة بل بالعقل لان حسن الاحسان وقبح العدوان ضروريان ولان العقل عند التساوى يؤثر الصدق واتخاذ العريق على الكذب واهلا كه وانه لو لم يقبح اظهار المعجزة على يد الكاذب لم تثبت النبوة. والجواب عن الأولين المنع بالمعنى المتنازع وعند التساوى بالحقيقة وعن الثالث ان عدم الوقوع من القطعيات العادية. وقد تمسكت المعتزلة بان من عرف الله تعالى بذاته وصفاته ثم أشرك به ونسب كل نقص اليه علم قطعا انه فى معرض العقاب. قلنا لما علم ذلك من تقرير الشرائع وبانه لو كان بالشرع لزم الحام

﴿ فصل ﴾

لاخلاف في عدم التكليف بما يمتنع لذاته كجمع
 التقيضين ولا في وقوع التكليف بما يمتنع لسابق علم أو
 اخبار بانه لا يقع وانما الخلاف فيما أمكن ولم يقع متعلقا
 لقدرة العبد أصلا نخلق الجسم أو عادة كالصعود الى السماء
 فعندنا يجوز لعدم القبح العقلي لكن لا يقع لقوله تعالى
 (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وعند المعتزلة والشيعه لا
 يجوز لكونه سفها وعبثا. ومنا من ذهب الى ان تكليف
 أبي لهب بان يصدق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
 ومن جملته انه لا يصدقه أصلا تكليف بجمع التقيضين
 وأجيب بانه انما كلف بتحصيل الايمان وهو أمر ممكن في
 نفسه ممتنع لسابق علم أو اخبار بانه لا يؤمن .

﴿ فصل ﴾

الحق ان تعليل بعض أفعاله بالاغراض ثابت بالنص
 والاجماع وعليه مبني القياس فالاقرب حمل الخلاف على
 عدم لزوم ذلك أو عمومه كما يشهد به استدلالهم بانه لا بد من

الانتهاء الى مالا يكون لغرض قطعاً للتسلسل وبانه لا يعقل
 في تخليد الكفار نفع لاحد * ذهبت المعتزلة الى أن الغرض
 من التكليف التعريض للثواب بدليل قوله تعالى (ومن
 يطع الله ورسوله يدخله جنات) ولان الاضرار بدون
 استحقاق ولا منفعة ظلم فيكون التعريض للمنفعة هي الجهة
 المحسنة للتكليف * ورد بان الترتيب قد يكون فضلاً من
 الله تعالى وبانه المالك فلا ظلم منه أصلاً ولو سلم لزوم الغرض
 فيجوز أن يكون هو الابتلاء أو الشكر أو حفظ النظام
 أو غيره ذلك وبالجملة لا يعقل استحقاق النعيم الدائم بمجرد كلمة
 والعذاب الدائم بشرب جرعة خمر .

* فصل *

قد ورد في الكتاب والسنة نسبة الهداية والاضلال
 والطبع وانحتم على قلوب الكفرة الى الله فعندنا بمعنى خلق
 الهداية والاضلال لانه الخالق وحده * وعند المعتزلة الهداية
 الدلالة الموصلة الى البغية أو البيان بنصب الأدلة ومنع الاطراف
 للعلم بأنها لا تجدى أو الاسناد مجاز واما اللطف والتوفيق
 والمعصمة فعندنا خلق قدرة الطاعة والخذلان خلق قدرة

المعصية وقيل العصمة أن لا يخلق الله في العبد الذنب وقيل
خاصية يتمتع معها صدور الذنب . وعند المعتزلة اللطف
ما يختار المكلف عنده الطاعة أو يقرب منها مع تمكنه
في الحالين ويسميان المحصل والمقرب والتوفيق اللطف
المحصل للواجب والخذلان مع اللطف والعصمة اللطف
المحصل لتترك القبيح *

﴿ فصل ﴾

والاجل الوقت الذي علم الله بطلاق حياة الحيوان
فيه وهو واحد . والمقتول ميت باجله إلا أن موته مما خلقه
الله عقيب فعل العبد ووجوب الجزاء على القاتل لما كتسبه
من الفعل وارتكبه من النهي . ومعنى زياة البر في العمر كثرة
الخير للنصوص القاطعة على أنه لا تقدم ولا تأخر على الاجل

﴿ فصل ﴾

الرزق ما ساقه الله تعالى الى الحيوان فانتفع به وكل
يستوفي رزقه ولا يأكل أحد رزق غيره وقيل لينتفع به وقد
يخص بالما كول وقيده المعتزلة بان لا يكون لأحد منعه
فيخرج الحرام فلا يكون من رزق في جميع عمره بالحرام

مرزوقا وقد دلت النصوص على ضمانه الارزاق .

﴿ خاتمة ﴾ التسعير تقدير ما يباع به الشيء ويكون
غلاء وورخصا باسباب من الله تعالى فالمسعر هو الله وخذته

﴿ فصل ﴾

المعتزلة أوجبوا على الله أمورا وتحيروا في معنى الوجوب
فنها اللطف لان منعه نقض للغرض وتقريب أو تحصيل
للمعصية ولان الواجب لا يتم الا به فيجب أن لا يبقى كافر ولا
فاسق وأن لا يخلو عصر من الانبياء والاولياء والعباد في
مقابلة الألم ونحوه لان تركه ظلم واختلّفوا في الوجوب كونه
في الآخرة وفي حبوطة بالذنوب وفي ان اعراض الكفار
والفساق وغير العاقل تكون في الدنيا أو في الآخرة وان
البهائم هل تدخل الجنة ويخلق فيها العلم ومنها الاصح للعباد في
الدين وقيل في الدنيا ولا خلاف في الاقدار والتمكين لان تركه
يخل وسفه . قلنا فيلزم أن لا يخلق الكافر الفقير وأن لا يخلده
في النار ولا يميت المحسن ولا يبقى المسيء سيما ابليس وذرياته

﴿ فصل ﴾

تغاير الاسم والمسمى والتسمية ضروري والقول بأن

الاسم نفس المسمى والتسمية غيرها اريد بالاسم المدلول
 والتمسك بقوله تعالى (سبح اسم ربك الاعلى) وقوله تعالى
 (ولله الاسماء الحسنی) ليس محل النزاع . ومبنى الخلاف ان
 الاسم اذا اطلق فالمراد به المسمى كما في زيد كاتب أو نفس اللفظ
 كما في زيد مكتوب واذا اتصف الباري بمعنى ولم يرد به اذن
 ولا منع ولا بمرادفه وكان مشعرا بالجلال فهل يجوز اطلاقه
 عليه تعالى منعه الجمهور ولم يحز مثل العارف والفظن لتوهم
 الاخلال ولا مثل الحارث والزارع لعدم الاجلال ولا خلاف
 في كثرة أسماء الله تعالى باعتبار الصفات والافعال والسلوب
 والاضافات ولا في امتناع ما يكون باعتبار الجزء * والحق
 ثبوت ما هو باعتبار نفس الذات وهو لفظ (الله) وان كان
 الاله اسما للمعبود ولا تنحصر أسماءه في تسعة وتسعين .

﴿ الباب السادس في السمعیات وفيه فصول ﴾

(الفصل الأول) النبي انسان بعثه الله لتبليغ ما أوحى
 اليه وكذا الرسول وقد يخص الرسول بمن له شريعة وكتاب
 ثم البعثة لطف من الله تعالى وفضل يتضمن مصالح
 كما ضده العقل ومعاونته ورفع الاحتمال وبيان المهتم

ويعرفها المبعوث بنصب الأدلة أو العلم الضروري ولأن
 منافع التكليف أكثر من مضاره وان خفيت تفاصيل
 البعض عن البعض كهيآت الصلاة والحج ونحوهما وطريق
 ثبوتها المعجزة وهي أمر خارق للعادة مقرون بالتحدى مع عدم
 المعارضة ووجه دلائلها أنها بمنزلة صريح التصديق كمن يقول
 الدليل على أني رسول هذا الملك ان يقوم عن سريره ثلاثا ففعل
 فانه يحصل به العلم الضروري ولا يقدر فيه احتمال ان يكون
 ذلك لخاصية فيه أو لاطلاع منه على خاصية في بعض الأجسام
 أو وضع فلكي أو يكون من ملك أو جن أو ابتداء عادة أو
 متروك المعارضة أو لمانع أو لا لغرض التصديق بل اجابة
 للدعوة أو معجزة لنبى آخر الى غير ذلك فان الاحتمالات
 العقلية لاتنافى العلوم القطعية العادية على ان الكلام فيما ثبت
 العجز عن معارضته مع فرط الاهتمام وانه شيء لا مؤثر فيه
 الا الله وان حصول التصديق لا يتوقف على كونه غرضاً
 ولا كون الباعث صادقاً في أخباره ليندور بناء على انه سمعي

﴿ فصل ﴾

محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله لأنه ادعى الرسالة

وأظهر المعجزة لأنه أتى بالقرآن المعجز بفصاحته بلغاء العرب
مع كثرتهم وشهرتهم بالعصية ولم يطعنوا فيه مع حداقتهم
وعداوتهم بل نسبوه لكمال حسنه وبلاغته الى السحر
فالمطاعن مدفوعة اجمالا والتفصيل في المقاصد وتعجبهم كان
من فصاحته لالعدم تأتي المعارضة مع سهولتها فبطل القول
بالصرفة على ان نقصان البلاغة أدخل في الصرفة ولأنه أخبر
عن المغيبات كقصص موسى وعيسى وكقوله تعالى (وعدكم
الله مغامم كثيرة تأخذونها) . (الم غلبت الروم) . (سيزم
الجمع) . (لتدخلن المسجد الحرام) . (ليظهره على الدين
كله) . (لا يأتون بمثله) ولأنه ظهرت منه أمور خارجة
عن العادة كولدته مختونا مسرورا مع خاتم النبوة وكونه
مبصرا من خلفه كما كان مبصرا من قدامه وككونه غاية
في صفات الكمال ومستجاب الدعوة وكحور الأوثان
وسقوط شرف قصور الأكاسرة واطلال السحاب عليه
وانشقاق القمر وانقلاع الشجر وتسليم الحجر وحنين الجذع
وشكاية الناقة وشهادة المشوية وتسبيح الحصى وغير ذلك
ومن الشواهد نصوص التوراة والانجيل والزرور ومن

الافئاعات لأهل الانصاف مااجتمع فيه من الكمالات
وما اشتملت عليه شريعته في كل باب وظهورها علي سائر
الاديان مع قلة الاعوان وكثرة الاعداء وغاية متشبت
المنكرين الطعن في النسخ مطلقا وقد بين ذلك في موضعه
ولدين موسى تمسكا بتمسكوا بالنسبت أبدا وهذه شريعة
مؤبدة مادامت السموات والارض * والجواب ان هذا
اقتراء أو عبارة عن طول الزمان . ثم النص يدل على انه مبعوث
الى الناس كافة وانه لاني بعده ولا تنسخ شريعته وانه أفضل
الانبياء وأتمه خير الامم * واختلفوا في الافضل بعده فقيل
آدم وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى * ودل الكتاب
على معراجة الى المسجد الاقصي واجماع القرن الثاني على انه
في اليقظة وبالجسد ودل الخبر المستفيض على انه الى السماء
وخبز الواحد الى الجنة أو العرش أو طرف العالم .

* فصل *

من شرائط النبوة الذكورة وكمال العقل وقوة الرأي
والسلامة عن ما تنفر عنه الطبائع السليمة أو يخل بالمرؤاة
أو بحكمة البعثة * ثم المختار ان الانبياء معصومون عما ينافي

مقتضى المعجزة كالكذب في التبليغ وعن الكفر وتعمد
الكبائر سمعا عندنا وعقلا عند المعتزلة وعن الصغائر المنفرة
وتعمد غير المنفرة وعن سهو الكبيرة أيضا لئلا يلزم ما هو
منتف قطعاً كحرمة اتباعهم ورد شهادتهم ووجوب زجرهم
واستحقاقهم العذاب والذم وعدم نيلهم عهد النبوة ونحو
ذلك وما نقل من ذنبهم وتوبتهم فما صح منه فعل السهو أو
ترك الأولى أو قبل البعثة والأولى أن لا يخصص عددهم وان
ورد في الحديث (ان عدد الانبياء مائة ألف وأربعمائة وعشرون
ألفاً) وعدد الرسل ثلثمائة وثلاثة عشر) أخذاً من قوله تعالى
(منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص) والجمهور
على عصمة الملائكة لقوله تعالى (وهم لا يستكبرون يخافون
ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون) . (يسبحون الليل
والنهار لا يفترون) واحتج المخالف بقصة ابليس مع كونه
من الملائكة وبغيبتهم في حق آدم واستبعادهم جعله خليفة .
ورد بان ابليس من الجن وعده من الملائكة تغليب وبان
الاعتياب انما يكون لغرض اظهار نقص الغير بل قصدهم
التعجب والاستفسار عن حكمة استخلاف من لا يليق مع

وجود الاليق واما تعذيب هاروت وماروت فعاتبة ولم يكن
منهما عمل بالسحر ولا اعتقاد لتأثيره بل تعليم مع تنبيه . ثم
جمهور أصحابنا والشيعة على ان الانبياء أفضل من الملائكة
وبالغ بعضهم حتى فضلوا خواص البشر على خواص الملائكة
وعوامهم على عوامهم أما عقلا فلأن اكتساب الكمال
والمواظبة على الطاعات مع الشواغل أدخل في استحقاق
الثواب وأما سمعاً فلقوله تعالى (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل
ابراهيم وآل عمران على العالمين) ومن جلتهم الملائكة ولانه
تعالى أمرهم بالسجود لآدم تعظيما وتكرمة وأمر آدم
بتعليمهم الاسماء قصدا الى اظهار الفضل . واحتج المخالف
بانها متصفة بالكمالات العلمية والعملية بالفعل قوية على
الافعال العجيبة مطاعة على اسرار الغيب سابقة الى أنواع
الخير منزهة عن الشرور والقبائح علومهم وأعمالهم أدوم
وأقوم وأسلم وبقوله تعالى (قل لا أقول لكم عندي خزائن
الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم انى ملك) وبقوله تعالى
(علمه شديد القوى) والمعلم أفضل وقوله تعالى (لن
يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة

(المقربون) . قلنا الاول معارض بما مر وتأويل البواقي في
 كتب التفسير واما تقديم ذكرهم فيجوز أن يكون
 لتقديمهم في الوجود أو في قوة الايمان بهم . ومن خوارق
 العادات كرامات الاولياء وتفارق المعجزة بالخلو عن دعوي
 النبوة فلا توجب التباس النبي بغيره ولا انسداد باب اثبات
 النبوة بل تفيد زيادة جلالة قدر الانبياء حيث نالت امتهم
 تلك المرتبة ببركة الاقتداء بهم وتفارق السحر بانها لا يجري
 فيها التعليم والتعلم ولا يتأني فيها المعارضة ولا تجامع النفس
 الشريرة ولا يكون الا بمباشرة أعمال مخصوصة وكلاهما واقع
 لقصة مريم واصف وغيرها مما روى عن كثير من الصالحاء
 وقوله تعالى (يعلمون الناس السحر) ولما ثبت أنه سحر
 النبي وعائشة وابن عمر ولا دلالة لقوله تعالى (يخيل اليه من
 سحرهم) على انه لاحقيقة له والاصابة بالعين قد جرت مجرى
 المشاهدات وفيها نزلت آية (وان يكاد الذين كفروا) وفي
 جواز الاستعانة بالرقى والتمائم خلاف . والولى لا يبلغ درجة
 النبي ولا تسقط عنه التكاليف ولا تكون الولاية أفضل
 من النبوة وأما ولاية النبي فقيل أفضل لما فيها من معنى

القرب والاختصاص وقيل بل نبوته أفضل لما فيها من
الوساطة بين الحق والخلق والقيام بمصالح الدارين مع شرف
مشاهدة الملك .

﴿ فصل في المعاد ﴾

يجوز إعادة المعدوم لان الامكان الذاتي لا يزول
بحسب الاوقات على ان الوجود الاول ربما أفاد المادة الباقية
زيادة استعداد لقبول الوجود في ذلك الوقت واحتج المخالف
بان المعدوم لا اشارة اليه فلا حكم عليه وبانه لا يتي فرق
بين المبدأ والمعاد لاعادة الوقت وبانه يتخلل العدم بين الشيء
ونفسه . والجواب ان الاشارة العقلية كافية والفرق حاصل
بان المبدأ واقع أولا والمعاد ثانيا وان كانا في زمان واحد
وبهذا الاعتبار يجوز تخلل العدم بين الشيء ونفسه . وقد
ثبت بالكتاب والسنة واجماع الامة المعاد الجسماني وحمل
الآيات والاحاديث الواردة في باب المعاد على التمثيل والتصوير
للمعاد الروحاني أعني أحوال النفس في السعادة والشقاوة
الحاد ومن يقول بتجرد النفس وبقائها فالحشر على رأيه
ظاهر وليس تناسخا لكونه عودا الى أجزاء أصلية للبدن

الاول وان لم يكن الاول بعينه على ما يشعر به قوله تعالى
 (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها) واحتج
 المنكرون بامتناع اعادة المعدوم وقد عرفت أنه لا يتوقف
 عليها وبانه لو أكل انسان انسانا فالاجزاء الماء كولة ان
 أعيدت في بدن الآكل فلا يكون الماء كولة بعينه معاداة
 أو في بدن الماء كولة فلا يكون الآكل بعينه معاداة على انه
 يلزم في أكل الكافر المؤمن تنعيم الاجزاء العاصية أو
 تعذيب المطيعة. ورد بان المعاد هو الاجزاء الأصلية من ابتداء
 الخلق ولعل الله يحفظها من ان تصير جزءا أصليا لبدن آخر
 وأما الغرض فعلى تقدير لزومه يجوز أن يكون اتصال الاجزاء
 الى المستحق . ثم النصوص منها ماهي لا ثبات نفس الاعادة
 وهو قوله تعالى (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده) وقوله
 تعالى (فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة) ومنها
 ماهي لازمة استبعاد احياء الرمم (من يحيي العظام وهي رميم)
 (أنذامتنا وكنا ترابا) واختلفوا في أن الحشر ايجاد بعد الفناء
 كما يشعر به قوله تعالى (هو الاول والآخر) وقوله تعالى
 (كل شيء هالك الا وجهه) وقوله (كما بدأنا أول خلق نعيده)

والبدء من العدم أو جمع بعد التفرق كما يشعر به قوله تعالى
 (رب أرني كيف تحيي الموتى) . (انى يحيى هذه الله بعد
 موتها) . (وكذلك النشور) . (وكذلك تخرجون) ثم الجنة
 والنار مخلوقتان الآن لقصة آدم وحواء مع ظواهر مثل
 (أعدت) . (وأزلفت) . (وبرزت) قيل يمتنع خلقها في
 أفلاك هذا العالم لامتناع الخرق والالتئام وفي عناصره لانها
 لاتسع جنة عرضها عرض السماء والأرض وفي عالم آخر لانه
 لاحتياجه الى محدد الجهات يكون كرتيا فيلزم الخلاء بين
 العالمين ولاشتماله على عناصر لها أحياز طبيعية يلزم ان
 يكون لغنصر واحد حيزان طبيعيان فيلزم الميل اليه وعنه *
 ورد بمنع المقدمات الفلسفية على انه لا يمتنع كون العالمين في
 محيط بهما ولا كون العناصر مختلفة الطبائع أو تميزها في
 أحد العالمين غير طبيعي * فان قيل فيلزم هلاكهما لقوله
 تعالى (كل شيء هالك الا وجهه) قلنا يحمل الهلاك على غير
 الفناء ولو سلم فالفناء لحظة لا ينافي الدوام عرفا * والأكثر
 على ان الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش لقوله
 تعالى (عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى) والنار تحت

الارضين والحق التوقف .

﴿ فصل ﴾

سؤال القبر وعذابه وثوابه حق بالآيات والأحاديث المتواترة المعنى (النار يعرضون عليها غدوا وعشيا) . (اغرقوا فادخلوا نارا) . (يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله) (القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران) إذا وضع الميت في قبره (الحديث وليس بعيد ان يوسع القادر المختار اللحد بحيث يمكن الجلوس فيه وان يبق من الأجزاء الاصلية قدر ما يقوم به الحياة وان لا يشاهد الناظر ما يجري على الميت وقوله تعالى (لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى) (وكنتم أمواتا فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم) . (ربنا أممتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين) لا ينق عذاب القبر لجواز أن لا يسمى ما يعقبه موتاً أو اندرج في الموتة الاولى وان يسكت عن بعض الاحياء لخفاء أمره أو لكونه معانيا (وبالجملة) الذي ثبت من الدين ان للميت نوع حياة قدر ما تألم ويتلذذ به وهل ذلك باعادة الروح أم لا فيه تردد * ثم جميع أحوال القيامة من المحاسبة وأهوالها والصراط والميزان والحوض

وتفاصيل أحوال الجنة والنار أمور ممكنة أخبر بها الصادق
فوجب التصديق بها ولا استبعاد في أن يسهل الله تعالى
العبور على الصراط وإن كان أحد من السيف وأدق من
الشعر وإن يوزن صحائف الأعمال أو تجعل أجساما نورانية
أو ظلماتية فلا حاجة إلى تأويل الصراط بطريق الجنة والنار
وبالادلة الواضحة وبالعبادات. والميزان بالعدل أو الإدراك .

﴿ فصل ﴾

الثواب فضل من الله والعقاب عدل منه ومعنى
وجوبها أنه وعد أو وعيد فلا يخلف الله وعده على خلاف
في الوعيد ومعنى استحقاقهما ملائمة اضاقتهما إلى الطاعات
والمعاصي في مجارى العقول والعادات لأنه لا واجب على الله
ولأن الطاعات وإن كثرت لا تفي بشكر بعض النعم ولأنهما
لو استحقا لما سقطا عن عايش على الكفر ثم آمن أو على
الإيمان ثم كفر * وقول المعتزلة أن عدم وجوبها يفضى إلى
التواني في الطاعات والاجترار على المعاصي وإن إيجاب
المشاق بلا نفع يقابلها ظلم وبلا مضرة في تركها موجب
لوجوب كل ماقى فعله منفعة مردود بأن مجرد جواز الترك

غير قادح ومجرد الوقوع كاف في المقصود وان الغرض
لا ينحصر فيما ذكر.

﴿ فصل ﴾

لاخلاف في خلود من دخل الجنة ولا في خلود الكافر
في النار سوى الكافر حكما كأطفال المشركين فهم خدم
أهل الجنة * وقيل من علم الله فيه الايمان ففي الجنة أو الكفر
ففي النار * وأما من مات على الايمان وترك التوبة عن كبيرة
فعندهم يخلد في النار وعندنا لا بل يعفى عنه أو يخرج من
النار بعد حين للنصوص الشاهدة بأنهم يخرجون من النار
ويدخلون الجنة وليس قبل النار وفاقا ولان ثواب المستحق
وعدا وعقلا لا يتصور الا بالخروج ولان دوام عذاب من
شرب جرعة خمر بعد ما واطب على الطاعات لو لم يكن ظاهرا
فلا ظلم * فان احتجوا بعمومات الوعيد بالخلود * قلنا ينخص
بالكفار أو بمتعمد السيئات بقيد الاستحلال أو يحمل الخلود
على المكث الطويل أو نحو ذلك جمعا بين الأدلة * وقالوا لو
خرج الفاسق لخرج الكافر لتناهيهما * قلنا لانسلم عليه
التناهي ولا صحة القياس في مقابلة النص ولا في الاعتقادات

ثم الجمهور منهم على ان الكبيرة الواحدة تجب جميع الطاعات
 مخالفة للنص والعقل والبعض على ان أيا من الطاعات
 والمعاصي أربت أجرا أو وزرا أحببت الاخرى محضا بأن
 يسقط أقل ولا يسقط من الاكثر شيئا أو موازنة بأن
 يسقط الاقل ويسقط ما يقابله من الاكثر * وتمسكوا بمثل
 (جبت أعمالهم) . (لا تبطلوا صدقاتكم) . (ان تجب
 أعمالكم) ولا يفيد المتنازع وهو بطلان حسنة كاملة بسنة
 سابقة أو لاحقة * وعورض بمثل (فن يعمل مثقال ذرة
 خيرا يره) والزموا بأنه لا كبيرة يربي وزرها على أجر
 معرفة الله فيجب ان يدروا بها جميع الكبائر .

* فصل *

يجوز العفو عن الكبائر بدون التوبة لان العقاب حقه
 تعالى فله اسقاطه ويدل على الوقوع مثل (ويعفو عن
 السيئات ويعفو عن كثير) . (ان الله يغفر الذنوب جميعا)
 وعلى نفيه في الشرك (ان الله لا يغفر ان يشرك به) وفي
 الاحاديث أيضا والتخصيص بالصغائر أو بما بعد التوبة أو
 الجمل على تأخير العقوبات المستحقة مع كونه خلاف الظاهر

وصرح الاحاديث لا يصح في البعض * وقالت المعتزلة يمتنع
 سمعا بالنصوص الواردة في وعيد الفساق فان الخلف
 والكذب نقص لا يجوز على الله وعقلا بأنه اغراء على التبيح
 ورد بأنهم داخلون في عمومات الوعد أيضا مع بطلان الخلف
 فيه اجماعا وبأن مجرد احتمال العقوبة يكون زاجرا فكيف
 مع الرجحان واذا جاز العفو عن الكبائر بدون التوبة فمع
 الشفاعة أولى قال الله تعالى (استغفر لذنبك وللمؤمنين
 والمؤمنات) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (ادخرت شفاعة
 لاهل الكبائر من أمتي) فمثل (لا يقبل منها شفاعة) (ولا
 تنفعها شفاعة الشافعين) بعد تسليم عموم الازمان والاحوال
 يخص بالكفار جمعا بين الادلة . ثم لاختفاء في ورود الشرع
 بالشفاعة فحملها المعتزلة على طلب المنافع ويلزمهم ان يكون
 من سئل الله زيادة كرامة للنبي شافعا له . وأما الحمل على
 الصغيرة أو ما بعد التوبة فظاهر البطلان * ثم الكبيرة هي
 التي تشعر بقله الاكثرات بالدين أو التي خصت بالوعيد *
 وقيل كل معصية فهي بالاضافة الى مادونها كبيرة والى ما فوقها
 صغيرة * وقيل هي الشرك والقتل والقذف والزنا والفرار

من الزحف والسحر وأكل مال اليتيم والعقوق والاحاداف
الحرم وقد يزداد الربا والسرقه وشرب الخمر.

﴿ فصل ﴾

التوبة في الشرع هي الندم عن المعصية لكونها معصية
وقيل مع العزم على الترك في الاستقبال . وقالت المعتزلة
اعتقاد انه اساء وانه لو أمكنه رد تلك المعصية لردّها وهي
واجبة سمعا لقوله تعالى (توبوا الى الله) وقالوا عقلا لما فيها
من دفع الضرر وكذا ثبوت القبول ووجوبها على الفور حتى
يأثم التارك متى حقه . ثم سقوط العقوبة عندنا بمحض الكرم
وعند أكثرهم بنفس التوبة ولا يلزم تجديدها كلما كرر الذنب
وتصح التوبة عن بعض الذنوب خاصة ويكفي الاجمال وان علم
تفاصيل الذنوب وقد يتوقف تحققها على واجب آخر كرد
المغصوب أو بدله وقد يلزم ذلك الواجب الآخر معها كحد
الشرب وقضاء الصلاة وارشاد من أضله والاعتذار الى من
آذاه . ويجب الأمر بالواجب والنهي عن الحرام ويندب
الأمر بالمندوب والنهي عن المكروه بشرط العلم بوجه
المعروف والمنكر وتجويز التأثير وانتفاء المفسدة ولا يختص

بالوالي الا ما يفضى الى القتال ولا بالمجتهد الا ما يفتقر اليه
وهو فرض كفاية يسقط بقيام البعض ولا دلالة لقوله تعالى
(عليكم انفسكم) على نفي الوجوب ولا اكراه في الدين منسوخ

﴿ فصل ﴾

الايمان في اللغة التصديق وفي الشرع تصديق النبي
فيما علم بحبيته به بالضرورة والأكثر على انه لا بد من
الاقرار باللسان وكثير من السلف على انه التصديق والاقرار
والعمل ولا يخرج بترك العمل من الايمان خلافا للمعتزلة
ولا يدخل في الكفر خلافا للخوارج * فان قيل كيف
لا ينتفي الكل بانتفاء الجزء * قلنا المراد انه يطلق على أساس
النجاة وعلى الكامل المنجى . والدليل على انه فعل القلب
(كتب في قلوبهم الايمان) وقلبه مطمئن بالايمان (ولم
تؤمن قلوبهم) . (ولما يدخل الايمان في قلوبهم) . وفي
الحديث (اللهم ثبت قلبي على دينك) . (في قلبه مثقال حبة
من خردل من الايمان) والاكتفاء بالكلمتين انما كان في
حكم الدنيا من عصمة الدم والمال وحقيقة الايمان التصديق
والاذعان والقبول المعبر عنه بالفارسية (بكرويدن) ويقابله

الانكار والتكذيب لا مجرد العلم والمعرفة الحاصلة لبعض
 الكفار (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم) . (ليعلمون انه الحق
 من ربهم) . (ووجدوا بها واستيقنتها أنفسهم) ويقابله
 حينئذ الجهالة والنعارة . وقد وقع في عبارة السلف مكان
 التصديق المعرفة والعلم والمراد العلم التصديقي ولم يطرأ على
 الايمان والتصديق نقل ولهذا كانوا يمثلون من غير توقف
 واستفسار وانما خص متعلقه بأمور مخصوصة ولهذا صح في
 جواب أخبرني عن الايمان (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه
 ورسوله) الحديث . فان قيل الايمان مأمور به فيلزم ان يكون
 فعلا اختياريا والتصديق المقابل للتكذيب كيفية ومن أقسام
 العلم . قلنا ليس معنى كون المأمور به اختياريا ان يكون من
 مقولة الفعل البتة بل ان يصح تعلق القدرة به وكسبه
 بالاختيار وان كان هو في نفسه كيفية كالعلم والنظر أو غيرها
 كالقيام والقعود والتسخن والتبريد والصلاة والصوم فغاية
 الأمر انه يشترط كون التصديق حاصلًا بالاختيار ومباشرة
 الاسباب وأما انه معنى غير ما جعل في المنطق مقابلا للتصور
 وفسر (بكرويدن) فلا وعلى ما ذكر فليقين الخالي من

الاذعان كما للسوفسطائي ولبعض الكفار لا يكون تصديقا
 بل تصورا أو واسطة . واليقين المقارن للاذعان بلا كسب
 واختيار لا يكون ايمانا شرعيا فيلزم ان يكون تصديق
 الملائكة بما ألقى اليهم والانباء بما أوحى اليهم والصديقين
 بما سمعوا عن النبي صلى الله عليه وسلم أو وقع في قلوبهم عند
 مشاهدة المعجزة كله مكتسبا بالاختيار أو يكون بعد
 مكلفين بتحصيل ذلك بالاختيار . وربما يناقش في حصول
 اليقين بدون الاذعان وفي كون بعض الكفار موقنين
 بجميع ما جاء به النبي غير مصدقين وان كفرهم مبني على
 عدم التصديق به لاعلى عدم الاعتداد به بناء على ظهور
 أمارات الإنكار من الآباء عن الأوامر وقبول الأحكام ونحو
 ذلك كمن صدق وسجد للصنم واذ قد ثبت ان الايمان
 اسم للتصديق ولا تقل وان المؤمن قد يؤمر وينهى كقوله
 تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا ما آتاكم الله وان العمل قد يمطف
 عليه مثل قوله (آمنوا وعملوا الصالحات) وقد ينفي عنه (وان
 طائفتان من المؤمنين أقتلتوا) وان الايمان شرط العبادة وان
 من صدق وأقر قبل ان يعمل مؤمن ظهران الأعمال غير

داخلة في حقيقة الايمان فما أطبق عليه كثير من السلف من
انه اسم للتصديق والاقرار والعمل أرادوا الايمان الكامل
كما قيل ان الاقرار ركن زائد لا يفوت الايمان بفوته. والمعتزلة
لا ينكرون اطلاق الايمان على مجرد التصديق بالامور
المخصوصة كما في الآيات المذكورة ولكنهم يدعون النقل
الى الاعمال لقوله تعالى (وذلك دين القيمة) وان الذين عند
الله الاسلام) والاسلام هو الايمان لما سيأتي لقوله تعالى
(انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم) . (وما كان
الله ليضيع ايمانكم) قلنا يجوز ان يكون ذلك اشارة الى
الاخلاص والتدين وان يراد ان المعتبر دين الاسلام وان
يكون الاسلام غير الايمان وان يراد المؤمنون الكاملون
وان يكون الايمان مجازا في الصلاة أو يراد التصديق
بوجوبها وأما مثل (لا يزني الزاني وهو مؤمن) فتعليظ ومثل
(وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون) . (ومن الناس
من يقول آمنا بالله) بمعنى التصديق بالله وحده وباللسان
فقط والكفر بمثل سجدة الصنم والقاء المصحف في
القاذورات ليس لكونه اخلالاً بالعمل والا اقتصر على نفي

الايمان بل لان الشرع جعل بعض المعاصي اماراة للتكذيب
 فمتركب الكبيرة عندنا مؤمن وعندهم ليس بمؤمن ولا
 كافر لان له بعض أحكام المؤمن كعصمة الدم والمال وبعض
 أحكام الكافر كعدم أهلية الامامة وعدم أهلية القضاء
 والشهادة فجعلوا له منزلة بين المنزلتين واسما بين اسمين
 وزعموا ان هذا أخذ بالمتفق عليه وهو الفسق وترك للمختلف
 فيه وهو الايمان والكفر * وردّ بأنه ترك للمجتمع عليه وهو
 عدم الوساطة . وعند الخوارج هو كافر تمسكا بظواهر
 النصوص الواردة بكفر الفساق تغليظا والناطقة بانحصار
 العذاب على الكفار تهويلا ونحو ذلك وقيل هو منافق لان
 عصيانه دليل كذبه في دعوي تصديقه . ورد بالمنع واما جعل
 مثل الكذب من علامات النفاق فهويل * فضل * الاجماع
 على ان كل مؤمن مسلم وبالعكس وان حكمهما واحد لان
 مرجعهما الى القبول والاذعان ولكن لتغاير مفهومهما
 قد يتعاطفان مثل (ان المسامحين والمسلمات والمؤمنين
 والمؤمنات) . (فما زادهم الا ايمانا وتسليما) ولاطلاق الاسلام
 على الاستسلام والانتقياد الظاهر قد ثبتت مع نفي الايمان كقوله

(قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا) ولكون السؤال عن متعلق
 الايمان وعن شرائع الاسلام ورد في الحديث « الايمان ان
 تؤمن بالله الخ » والاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله الخ *
 والجمهور على ان الايمان لا يزيد ولا ينقص لما انه التصديق البالغ
 حد اليقين وانما يتفاوت اذا جعل اسما للطاعات * ورد بأن
 اليقين أيضا يتفاوت قوّة وضعفا وبأن ايمان آحاد الأمة
 لا يساوى ايمان الأنبياء قطعاً وان ظاهر الكتاب والسنة قبول
 الزيادة والنقصان (واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا).
 (ليزدادوا ايمانا مع ايمانهم ويزداد الذين آمنوا ايمانا) وفي
 الحديث ان الايمان يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى
 يدخل صاحبه النار والحمل على الزيادة بحسب الدوام والثبات
 والاعداد أو بحسب زيادة المؤمن به عند ملاحظة التفاصيل أو
 زيادة الآثار والأنوار تكلف ثم كثير من الصحابة والمجاهدين
 على صحة الاستثناء في الايمان بأن يقال أنا مؤمن ان شاء الله
 تعالى تأدباً أو تبركاً أو تردداً فيما هو آية النجاة أعنى ايمان
 الموافاة والعبارة بالموافاة بمعنى انه المنجى وان كان الناجز ايمانا
 ثابتاً وكذا الكفر والسعادة والشقاوة والأكثر على

منعه لايهام الشك في الناجز ﴿فصل﴾ الجمهور على صحة
 ايمان المقلد لصدق التعريف عليه وعدم الدليل على اشتراط
 الدليل والقياس على ايمان اليأس فاسد لأن العلة كونه ايمان دفع
 عذاب ولأنه لم يبق للعبد قدرة التصرف في نفسه والاستمتاع
 بها وأما المانعون فالمعتزلة يشترطون في كل مسألة التمكن من
 اقامة الحجة ودفع الشبهة والشيخ ابتداء الاعتقاد على دليل في
 الجملة والى هذا رجع المتأخرون من المعتزلة حيث قالوا الخلاف
 فيمن نشأ في شاهر جبل ولم يتفكر فأخبره انسان بما يجب عليه
 اعتقاده فصدقه وأما من نشأ في دار الاسلام ولو في الصحاري
 وتواتر عنده حال النبي فمن أهل النظر وقال بعضهم ان وجوب
 النظر انما هو في حق البعض . وأما العاجزون كالعوام فلا
 يكلفون الا تقليد الحق أو سماع أوائل الدلائل فان فهموا
 كفاهم وهم أصحاب الجمل والا فلا يكلفون قالوا وليس
 الخلاف في اجراء أحكام الاسلام بل في انه هل يعاقب
 عقوبة الكافر والكفر عدم الايمان عما من شأنه وان خلا
 عن تكذيب وانكار ومن فسرهم بالجحد بالله أراد الجهل بما
 علم قطعا انه من أحكامه اجمالا وتفصيلا * والتكفير بعض

الافعال مع بقاء كمال التصديق ان سلم فبني على ان الشارع
 جعل بعض المحظورات علامة التكذيب وكذا بعض
 التأويلات في الأصول * والكافر ان أظهر الايمان خص
 باسم المنافق وان سبق اسلامه فبالمرتد وان آل اعتقاده الى
 تعدد الاله فبالمشرك . وان تدين ببعض الكتب السماوية
 فبالكتابي وان اعتقد استناد الحوادث الى الزمان فبالدهرى
 وان نفى الصانع فالمعطل وان أظهر شعائر الاسلام وأبطن
 عقائد هي كفر وفاقا فبالزنديق * والجمهور على ان من كان
 مخالف الحق من أهل القبلة ليس بكافر مالم ينكر شيئاً من
 ضروريات الدين لان النبي ومن بعده لم يفتشوا عن العقائد
 والسكوت عن الاصول التي هي من ضروريات الدين انما
 كان لشهرتها ولظهور ادلتها * والمعتزلة يكفرون بأكثر
 العقائد المخصوصة بأهل السنة والجماعة ولذا قال الاستاذ
 نكفر من كفرنا * والفسق هو الخروج من طاعة الله
 بارتكاب الكبيرة أو الاصرار على الصغيرة والبدعة مخالفة
 أهل الحق في العقيدة وحكمها والبغض والاهانة ومنهم من جعل
 المخالفة في بعض الفروع منها ومنهم من زاد كل أمر لم يكن

في عهد الصحابة ومن هاهنا جاز كون بعض البدعة حسنة
 ﴿فصل﴾ الامامة رياسة عامة في أمر الدين والدنيا
 خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم * ثم نصب الامام واجب
 على الخلق سمعا عندنا للاجماع ولكونه مقدمة ماوجب من
 اقامة الحدود من منافع لا تحصى وعقلا عند بعض المعتزلة
 لما فيه من دفع الضرر * ورد بان هذا القدر لا يوجب
 استحقاق تاركة الذم والعقاب وعلى الله عند الشيعة لكونه
 لطفا محضا محصلا لمعرفة مقربا الى الطاعة * ورد بأنه
 لا وجوب على الله وبأنه يتضمن مفسد وان قلت على انه لو
 سلم فكمال اللطف اظهاره فلم يجب اذ لو وجب لاظهره
 وقول الخوارج انه لا يجب أصلا لما فيه من اثار الفتنه فاسد
 لقيام الدليل ولان فتنة عدمه أشد ويشترط فيه التكليف
 والحرية والذكورة والعدالة وزاد الجمهور الشجاعة والاجتهاد
 واصابة الرأي لظهور الاحتياج اليها وكونه قرشيا لقوله عليه
 السلام (الائمة من قريش الا قدموا قريشا) ولان لشرف
 النسب أثر في الآراء وخالفت الخوارج وأكثر المعتزلة
 لقوله عليه الصلاة والسلام (أطيعوا ولو أمر عليكم عبد

حبشى أجدع) وعند الاضطراب يكفي ذو شوكة نصب أو
 استولى * واشترط الشيعة كونه هاشميا بل علويا وأفضل
 أهل زمانه لقبح تقديم المفضول . وردّ بالمنع اذ ربما يكون
 المفضول أصلح وان يكون معصوما قياسا على النبوة
 ولكونه واجب الاطاعة ولان المعصية ظلم وعهد الامامة
 لا يناله الظالمون ولانه لو عصى لاقتصر الى امام آخر وتسلسل
 ولكن ناقضا للشرع وقد شرع حافظاه . ورد بمنع الجامع
 وبأنه انما يجب فيما لا يخالف الشرع وعند المخالفة يرجع الى
 الادلة والاجتهاد وبأن عدم العصمة لا يوجب المعصية فضلا
 عن الظلم وبأن وجوبه شرعي لاعقلي وبأنه ليس حافظا له
 بذاته . ثم الجمهور على ثبوت الامامة وانعقادها باختيار أهل
 الحل والعقد اذ قد اشتغل الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله
 عليه وسلم وبعد قتل عثمان بالبيعة والاختيار من غير تكبير
 وخالف الشيعة لانه قد يخفى على أهل البيعة بعض الشروط
 كالعصمة والافضلية ومعرفة الدين كله ولانه ليس اليهم
 تولية مثل القضاء والاحتساب ولان فيه اثار الفتنة ولان
 من اختاروه يكون خليفة منهم لامن الله ورسوله . وأجيب

يمنع الاشرط ومنع الخفاء بمعنى عدم الظن وبأنه لو سلم
 عدم تفويض مثل القضاء فوجود الامام وبأنه لافتنة عند
 الاذعان للحق واعتبار الترجيح ولو سلم ففتنة عدم الامام
 أشد وبأن من اختاروه خليفة الله ورسوله بديل الشرع وفيه
 اكمل للدين واستخلاف وتوصية من النبي فلا يرد (اليوم
 أكلت لكم دينكم) وانه كان يستخلف ويوصى البتة .
 واما ادعائهم النص الجليّ على عليّ فقدح على أكابر الصحابة
 بالجهل والعناد والفساد بل في عليّ اذلم يقيم بالامر ولم يحتج
 بالنص بل قدح في الكتاب حيث اثني عليهم وجعلهم خير
 أمة ألا يرى أن عليا قبل الشورى وقال لطلحة ان أردت
 بايعتك وعاون أبا بكر وعمر وأشار اليهما بالاصح ورضي
 معهما الجمع والاعياد وان كثيرا من عطاء أهل البيت
 أنكروا النص الجليّ وان العباس قال لعل امدد يدك لبايعك
 ﴿ فصل ﴾ الامام بعد رسول الله أبو بكر لاجماع
 أهل الحل والعقد قد ثبت انقياد عليّ وتسميته اياه خليفة
 والثناء عليه حيا وميتا والاعتذار عن التأخر ولأن الكل
 اتفقوا على امامة أبي بكر أو عليّ أو العباس ثم انهم لم ينازعاه

فيه فتعين وقد يتمسك بقوله تعالى (ستدعون الى قوم أولى
بأص شديد) والداعي اما أبو بكر أو عمر باتفاق المفسرين
وبقوله صلى الله عليه وسلم (اقتدوا بالذين من بعدي أبي
بكر وعمر والخلافة بعدى ثلاثون سنة) وبانه صلى الله عليه
وسلم استخلفه في الصلاة ولم يعزله ولذا قال عليّ قدمك
رسول الله لا امر ديننا أفلا تقدمك لا امر دينانا . وقالت
الشيعة على لا ابتفاء العصمة والافضية والنص في غيره ورد
بالمنع ولقوله تعالى (انما وليكم الله ورسوله) والمراد بالولي
المتصرف في الامر اذ ولاية النصرة تعم الجميع . وأجيب بان
سوق الآية لولاية المحبة والنصرة واما وصف المؤمنين
فلمدح وللزيادة الشرف وهم راكعون للعطف لا كصلاة
اليهود أو خاضعون على ان الحصر لنفي التنازع ولم تكن
الامامة حينئذ كذلك وحمل صيغة الجمع على الواحد بعيد
وولاية التصرف بالفعل لم يكن لعلّ حينئذ وفي المال
لا يستقيم في الله تعالى ورسوله ولما تواتر من قوله (من كنت
مولاه فعليّ مولاه) أنت مني بمنزلة هرون من موسى الا انه
لاني بعدي) لان المراد بالمولي المتصرف في الامر اذ لاصحة

ولا فائدة لغيره ومنزلة هرون عامة فبقيت في الخلافة وورد
 بانه لا تواتر في علي ولا عبرة بالآحاد في مقابلة الاجماع بل لاصحة
 له ولو سلم فلا حصر فيه ويبطلهما عدم الاحتجاج بهما عند
 الاحتجاج. وبهذا يندفع (ساموا عليه بامرة المؤمنين والضمير
 لعلي * أنت الخليفة من بعدي * انه امام المتقين * هذا خليفتي
 عليكم * أنت أخي ووصيي وخليفتي من بعدي وقاضي ديني)
 بكسر الدال وقد يحتج بان غيره لا يصلح لظلمهم بسبق
 كفرهم وفساده بين وبطاعن مفصلة في حق كل من الثلاثة
 ورد بأن بعضها اقراء وبعضها غير قادح وللبعض تأويلات
 ثم عمر لتفويض أبي بكر الامر اليه واجماع الامة عليه ثم
 عثمان لان عمر جعل الامر شورى بين ستة ووقع الاتفاق
 على عثمان ثم علي لاجماع أهل الحل والعقد على مبايعته ثم
 آل الامر الى الحسن وبعد ستة أشهر من بيعته سلم الامر
 لمعاوية تسكيناً للفتنة فانقلبت الامامة الى الملك والسلطنة .
 والافضلية بترتيب الخلافة اما اجمالاً فلان اتفاق أكثر
 العلماء على ذلك يشعر بوجود دليل لهم عليه وأما تفصيلاً
 فقولہ تعالیٰ (وسيجنبها الاتقى الذي يوثق ماله يتزكى) وهو

أبو بكر وبقوله صلى الله عليه وسلم (ماطلعت الشمس ولا
 غربت بعد النبيين والمرسلين على أحد أفضل من أبي بكر)
 وقوله (خيرا متي أبو بكر ثم عمر ولو كان بعدى نبي لكان
 عمر) وقوله عثمان أخي ورفيقي في الجنة) ويعضد ذلك ما تواتر
 من آثارهم واخبارهم ومساعيهم في الاسلام وقالت الشيعة
 الافضل على وقوله تعالى (قل لا أسألكم عليه اجرا الا
 المودة في القربى) وجبريل وصالح المؤمنين) وقوله عليه
 الصلاة والسلام (من أراد أن ينظر الى آدم الحديث)
 والحديث الطير ولانه ازهد واعلم . وأجيب بعد التسليم بأن
 الكلام في الاكرم عند الله . وأما بعدهم فقد ثبت ان
 فاطمة سيدة نساء العالمين وان الحسن والحسين سيدا شباب
 أهل الجنة وان العشرة الذين منهم الائمة الاربعة وطلحة
 وزبير وعبد الرحمن وسعد وسعيد وأبو عبيدة مبشرون
 بالجنة . ثم الفضل للعلم والتقوى . والحق تعظيم جميع الصحابة
 والكف عن الطعن فيهم سيما المهاجرين والانصار لما ورد
 في الكتاب والسنة من الثناء عليهم وبقوله (الله الله في
 اصحابي لا تسبوا اصحابي) خير القرون قرني) وتوقف على

عن بيعة أبي بكر لحيرته وحزنه وعن نصرة عثمان لعدم رضاه
 وعن قبول بيعته لاعظام الحادثة وعن قتال القتلة لشوكتهم
 أولانه رأى عدم مواءمة البغاة لما اتلفوا من المال والدم
 وتوقف جماعة عن الخروج معه الى الحروب كان لاجتهاد
 أو لعدم الزام منه لالتزاع في امامته والمصيب في حرب الجمل
 وحرب صفين وحرب الخوارج على . والمخالفون بغاة
 لا كفر ولا فسقة لما هم من الشبهة ولهذا نهى علي عن لعن
 أهل الشام * خاتمة * وقد وردت أحاديث صحيحة في ظهور
 امام من ولد فاطمة وفي نزول عيسى وفي خروج الدجال
 وغير ذلك من الاشراف كدابة الارض وياجوج وماجوج
 وطلوع الشمس من مغربها والخسفات الثلاثة وقلة العلم
 والامانة وكثرة الفسق والخيانة ورياسة الفساق والارذال .
 وبشبهه أن يكون هذا عند قرب الساعة فلا يتأني خيرية
 آخر الامة على ما قال صلى الله عليه وسلم (مثل أمي مثل
 المطر لا يدرى أوله خير أم آخره رزقنا الله خير الآخرة
 والاولى ووقفنا للعلم بما يحب ويرضي انه خير موفق ومعين
 والحمد لله رب العالمين *

فهرست تهذيب المنطق والكلام

صحيفة	صحيفة
الموجود والمقولات العشرة	٣ خطبة الكتاب
الباب الرابع في الجواهر وفيه	٤ القسم الاول في المنطق وفيه
فصول المشتملة على بيان	أربعة فصول
الجسم والجزء واجتماع العناصر	٧ المقصد الثاني في التصديقات
على اختلاف المذاهب فيها	٩ فصل في التناقض
مقالة في المجردات وفيه بحثان	١١ فصل في القياس
٧١	١٣ فصل في الاستقراء
٧٧ الباب الخامس في الالهيات	فصل القياس اما برهاني الخ
فصل في الذات	١٥ القسم الثاني في الكلام وفيه
٧٧ فصل في التنزيهات	سنة أبواب
٨٠ فصل في صفات الوجودية	١٥ الباب الأول في المقدمة
٨٥ فصل في أحواله	١٧ الباب الثاني في الأمور العامة
٨٨ فصل في أفعاله	٢٠ فصل ماهية الشيء ما به يجاب
٩٦ فصل في تغير الاسم والمسمى	٢٢ فصل في التعيين
٩٧ الباب السادس في السمعيات	٢٧ فصل في القدم
وفيه ثلاثة عشر فصلا	٣١ فصل في العلة والمعلول
١٢٧ خاتمة في ظهور امام من ولد	٣٥ الباب الثالث في الأعراض
فاطمة الخ	وفيه فصول المشتملة على بيان